



الفصل السادس

تغير ظروف الحياة في الريف

أكبرهت على حمية غذائية أملاها التحرير. وقد جسدت قصة القطن المخاطر المقتربة بالاعتماد على تصدير السلع الأولية غير المستقرة - وليس القطن فريداً في ذلك بحال من الأحوال - والتي لا يستقر لها سعر في الأسواق العالمية، وقد تشهد انخفاضاً حاداً، ربما يطول أمده في بعض الأحيان. ففي أواخر سنة 2001 انخفضت الأسعار الحقيقية للسلع غير النفطية إلى نصف متوسط القيمة التي كانت لها بين عامي 1979 و 1981 تقريباً، فأدى ذلك إلى تزايد الدين الخارجي لمصدري السلع غير النفطية، بما يفوق قدراتهم.³ تشير مثل تلك الأزمات - والتي يمكن إيراد العديد من الأمثلة الأخرى عليها - تساؤلات حقيقية حول التحرير بوصفه نموذج سياسة عالمياً للدول النامية التي بها نسبة عالية من سكان الريف المعتمدين على الزراعة. إن تشوهات النظام الحالي للتجارة في المنتجات الزراعية - والتي يتمتع في ظلها مزارعو أوروبا والولايات المتحدة بالحماية والدعم، في حين يجد مزارعو الجنوب منتجاتهم مستبعدة من أسواق الشمال - قد لقيت احتجاجاً قوياً من حكومات الجنوب. وعلى الرغم من المفاوضات المطولة داخل منظمة التجارة العالمية، ظلت هذه التوترات بلا حل، وظل مستقبل اتجاهات سياسة التجارة في المنتجات الزراعية غير واضح.⁴ إن هذا التمييز الهائل بين الشمال والجنوب داخل نظام التجارة العالمي يجتذب اهتماماً واسع النطاق، في حين أن أوجه التمييز الأخرى التي تميز بين الجماعات الاجتماعية نتيجةً للتحرير الاقتصادي في المجال الزراعي عادة ما يُضرب الصفع عنها. إن زاوية النوع الاجتماعي - اختلاف الآثار على كل من المرأة والرجل، وكذلك على الفتاة والفتى - كان نصيبها الإهمال دوماً.

يُنعَم هذا الفصل النظر في تحرير الزراعة من زاوية النوع الاجتماعي، مسلطاً الضوء على التغيرات في فرص كسب المرأة الريفية للرجل مقارنة بفرص كسب الرجل في الريف. لقد ساهم التحرير في إضعاف صغار الملاك وزيادة أعباء العمل على

تنطق المجاعات وأزمات الغذاء بمدى الخطر الذي قد يحيق بحياة المضارين منها. فقد شهدت العديد من دول أفريقيا الجنوبية، في عام 2002، نقصاً حاداً في الغذاء، كانت آثاره واسعة الانتشار؛ حيث عانى 14 مليون إنسان من الجوع والفاقة. تمثلت الأسباب المباشرة لذلك في الجفاف والفيضانات المحلية العارمة، ولكن آثارها تفاقمت مع افتقاد الأمن الغذائي الذي كانت الكثير من الأسر عرضة له بالفعل، وبشكل حاد. وقد ساهم اجتياح مرض نقص المناعة البشرية المكتسب / الإيدز لتلك المناطق، أيضاً، في النحر في الأصول وفي شبكات الرعاية الاجتماعية. ومما كان له الأثر نفسه، تلك الهجمة الشرسة للتحرير الاقتصادي عبر عقدين من الزمان، والتي قوضت قدرة صغار الملاك على تكوين مورد رزق معقول، فساعدت بذلك على تعميق الفقر في الريف.¹

في تلك الفترة نفسها، تقريباً، شهدت الهند سيلاً من حالات الانتحار التي أقدم عليها مزارعو القطن الذين أياسهم الدين. فمع ارتفاع أسعار القطن العالمية خلال أوائل التسعينيات، والتشجيع الرسمي المصاحب لتحرير التجارة، تحول الزراع إلى زراعة القطن بدلاً من الحبوب الغذائية، وخاصة في أندhra براديش، وكذلك في شمالي كارناتاكا والبنجاب. ولكن، بعد الارتفاع الحاد الذي بلغته أسعار القطن العالمية في منتصف التسعينيات، انخفضت الأسعار فجأة، وفي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أقدم الآلاف من المزارعين، الذين أغرقتهم الديون، على الانتحار، بابتلاع المبيدات الحشرية في معظم الحالات.²

هناك ما يربط بين مثالي الفاقة هذين. كان كلاهما - وأياً كانت أسبابهما العرضية - نتيجة غير منتظرة لخيارات سياسة مقصودة من قبل حكومات قوية ومؤسسات مالية دولية. لقد سلطت أزمة الغذاء في جنوبي أفريقيا الضوء على ما كان يحدث لحياة المزارعين في الدول التي ضربها الفقر والدين ثم

تدفعها لأقرانهم في المناطق القريبة من الأسواق الحضرية. وفي أمريكا اللاتينية كان انخفاض أسعار المنتجات الزراعية زائفاً؛ إذ نجم عن رفع أسعار الصرف بأكثر من قيمتها الحقيقية، وكذلك رفع الضرائب على الاستيراد. بيد أن هذا الوضع تم إصلاحه إلى درجة ما من خلال التحويل الإيجابي للموارد إلى هذا القطاع عن طريق الاستثمار الحكومي، والائتمان المدعّم، والخدمات الزراعية.⁶

في كلتا المنطقتين كان هناك تذبذب شديد في ناتج التسويق الزراعي خلال تلك الفترة (انظر الشكل 6.1). كان النمو في أمريكا اللاتينية معقولاً في سبعينيات القرن العشرين؛ إذ بلغ متوسط معدل السنوي 3.3 بالمائة. وخلال الثمانينيات - أول عقود الإصلاح - انقلب اتجاه هذا المعدل رأساً على عقب، كما شهدت فترة عبور الأزمة هذه، أيضاً، زيادة إجمالية في معدلات الفقر؛ حيث ارتفعت من 41 بالمائة إلى 48 بالمائة من إجمالي عدد الأسر المعيشية. وخلال التسعينيات لم يتعد متوسط النمو الزراعي 2.2 بالمائة فقط. لقد حدث تحسن في مؤشرات الفقر، ولكن بخطى متناقلة، حتى إن أمريكا اللاتينية دخلت الألفية الجديدة بنسب من الفقراء والمعوّزين في الريف أعلى من تلك التي كانت لها في ثمانينيات القرن العشرين (انظر الجدول 6.2). في الوقت نفسه، مالت الإصلاحات الاقتصادية إلى تعزيز التقسيمات القائمة بين المناطق وبين المنتجين.⁷ كانت أكثر منتجات التسعينيات ديناميكية هي تلك التي يزرعها المزارع الحديث الرأسمالي الذي يملك علاقات مع الصناعات الزراعية الدولية وأسواق التصدير. أما تلك التي كانت تشهد انحساراً فكان معظمها مما يزرعه صغار المزارعين. كان أحد الجوانب السلبية للتحرير في أمريكا اللاتينية هو ارتفاع الواردات الزراعية.⁸

لم تكن الآثار الريفية لسياسات التحرير أشد عمقاً مما كانت عليه بين السكان المعتمدين على الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء. كان الدخل الذي توفره الزراعة متديناً مقارنةً بمناطق نامية أخرى قبل التحرير، على الرغم من أن ذلك لم يكن بالقدر نفسه في كل دول المنطقة. كان يُنظر إلى الجهات الحكومية بعينٍ لائمة؛ إذ اعتبرت مستنزفةً للعائدات الحكومية، غير فعالة في توفير المدخلات ودفع مستحقات المزارعين. وكان من المفترض أن تؤدي سياسات التكيف، خاصة تقليص التدخل الحكومي، إلى تغيير أوضاع الثروات الزراعية الأفريقية.

استمرت معدلات النمو الزراعي في أفريقيا جنوب الصحراء بالتذبذب الشديد خلال السنوات الثلاثين الماضية (انظر الشكل 6.1). كانت معدلات النمو المرتفعة والمنخفضة على حد سواء

المرأة، ولكن دون أن يؤدي إلى معدلات النمو المتوقعة وما كان يرمي إليه هذا التحرير من حفز للإنتاج وللتغيير التكنولوجي وإعادة هيكلة تركيبة الاقتصاد الريفي. لقد أدى التحرير أيضاً إلى بلبله العلاقات الاجتماعية وإلى إطلاق تغيرات في علاقات النوع الاجتماعي.

آثار التحرير على الفقر الريفي

لا تزال نسبة كبيرة من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا تعيش في مناطق ريفية، وبالتالي تمثل الزراعة عنصراً حيوياً في الناتج الإجمالي المحلي وفي أرزاق الناس في تلك المناطق (الجدول 6.1). لذلك، كان الفقر الريفي - بما فيه فقر المرأة - وراء اختيارنا لتلك المناطق. وأمريكا اللاتينية، على عكس ذلك، أكثر حضرية ولا تساهم الزراعة فيها في الناتج الإجمالي المحلي إلا بنصيب قليل نسبياً. على أن المنتجات الزراعية لا تزال مورداً مهماً للعملة الصعبة في دول أمريكا اللاتينية، والتي امتدحتها المؤسسات المالية الدولية على نجاحها في التحول إلى الإنتاج الزراعي عالي القيمة الموجه للتصدير. وتعتمد هذه الاستراتيجية اعتماداً شديداً على المرأة في العمالة الزراعية؛ لذلك كانت آثارها جديرة بالبحث هنا. عانت العديد من دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين من أزمات اقتصادية، رأت المؤسسات المالية الدولية أنها نشأت بشكل مباشر عن شدة تدخل الدولة في الاقتصاد. ونُظر إلى القطاع الزراعي على أنه الضحية الأولى للنظم التي تديرها الدولة؛ فسياسات الغذاء الرخيص، على سبيل المثال، شوهت الأسعار وهبطت بالدخول الزراعية. فلو كان تحديد الأسعار قد ترك للسوق، لارتفعت تلك الأسعار بشكل طبيعي، فأفاد منها المنتجون، في حين أنه قد يساعد تخفيض قيمة العملة وخفض الضرائب على الاستيراد في تشجيع الاستيراد الزراعي. كانت تلك وجهة النظر السياسية الدولية، المقبولة على الأقل.⁵

واقع الحال أن معظم حكومات الدول النامية كانت تتدخل بقوة في الاقتصاد. ففي الدول التي كانت حديثة عهد بالاستقلال في أفريقيا، في ستينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، كان هناك اعتقاد شائع بأن السوق غير مناسب لبناء اقتصاد قوي. وأنشئت مجالس تسويق حكومية لإدارة الإنتاج والتجارة في المنتجات الزراعية الكبرى، وكانت تقدم الدعم، وعادة ما كانت تدفع للمزارعين في المناطق النائية الأسعار نفسها التي

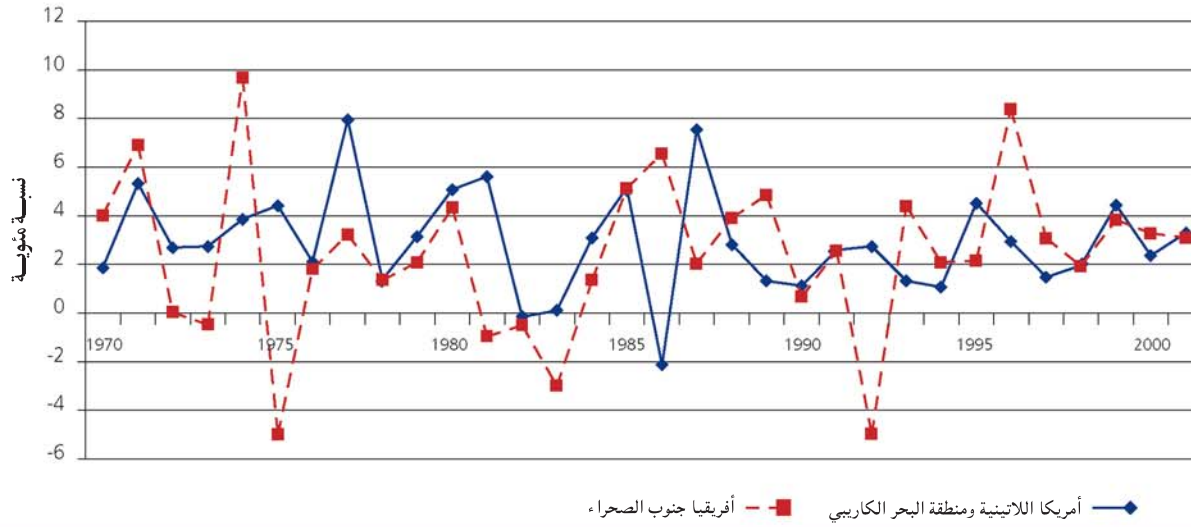
جدول 6.1 السكان النشطون اقتصادياً في الزراعة، والقيمة المضافة الزراعية، والصادرات الزراعية: متوسطات إقليمية وأمثلة من بعض الدول (1980-2000)

الصادرات الزراعية (نسبة من الصادرات السلعية) ⁽²⁾			القيمة المضافة الزراعية (نسبة الناتج الإجمالي المحلي) ⁽²⁾			نسبة السكان النشطين اقتصادياً في الزراعة ⁽¹⁾			
2000	1990	1980	2000	1990	1980	2000	1990	1980	
43	45	51	27	29	29	59	64	69	أفريقيا
11	15	16	13	16	15	27	32	44	شمال أفريقيا
-	19	22	17	19	18	34	41	57	مصر
9	12	8	12	16	14	25	28	39	تونس
52	55	59	28	30	31	63	68	72	أفريقيا جنوب الصحراء
36	35	64	43	25	31	59	70	73	الكاميرون
12	12	11	3	5	6	10	14	17	جنوب أفريقيا
-	-	76	45	46	-	80	84	86	تنزانيا
60	51	43	18	16	16	63	68	72	زيمبابوي
44	47	47	10	14	16	21	25	31	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
43	36	38	7	11	14	17	22	26	منطقة البحر الكاريبي
-	-	73	11	13	20	17	25	32	جمهورية الدومينيكان
23	20	14	6	7	8	21	25	31	جاميكا
57	68	65	13	19	22	27	34	42	أمريكا الوسطى
60	73	70	23	26	25	46	52	54	جواتيمالا
5	13	15	4	8	9	21	28	36	المكسيك
90	91	83	-	31	23	27	34	42	نيكاراجوا
36	39	42	12	14	13	21	25	31	أمريكا الجنوبية
45	61	71	5	8	6	10	12	13	الأرجنتين
28	31	50	7	8	11	17	23	37	البرازيل
80	90	88	20	28	29	34	39	45	باراجواي
11	15	28	23	23	21	36	41	46	آسيا
3	6	5	13	13	15	33	40	49	شرق آسيا
7	16	-	16	27	30	67	72	74	الصين
3	5	9	5	9	15	10	18	37	جمهورية كوريا
9	17	31	25	29	21	48	52	56	جنوب شرق آسيا
13	16	22	17	20	24	48	55	58	إندونيسيا
18	34	58	10	13	23	56	64	71	تايلاند
19	23	48	27	33	40	57	61	67	جنوب آسيا
14	20	33	25	31	39	60	64	70	الهند
13	20	44	27	26	30	47	52	63	باكستان
-	-	-	32	33	-	-	-	-	آسيا الوسطى
8	-	-	9	-	-	18	-	-	كازاخستان
-	-	-	34	33	-	28	-	-	أوزبكستان
12	12	19	17	14	9	15	20	26	غرب آسيا
16	11	25	2	8	8	11	15	18	الأردن
13	18	13	23	28	20	28	33	39	الجمهورية العربية السورية
43	71	70	19	21	27	37	43	48	أوقيانوسيا
14	19	23	7	10	8	8	11	15	المناطق المتقدمة
9	15	17	12	18	20	17	23	28	أوروبا الشرقية
13	17	21	3	5	7	5	8	12	أوروبا الغربية
22	27	34	2	4	6	4	5	7	مناطق متقدمة أخرى
29	32	39	18	20	20	34	38	43	العالم

ملحوظة: تم احتساب متوسط المنطقة لكل متغير اعتماداً على البلدان التي لديها بيانات متاحة عن فترتين على الأقل من الفترات المذكورة. تشمل الصادرات الزراعية صادرات الغذاء والمواد الزراعية الأولية.

المصادر: (1) تم الاحتساب اعتماداً على FAO 2004 . (2) World Bank 2004b

شكل 6.1 القيمة المضافة الزراعية، نسبة النمو السنوية (2001-1970)



المصدر: تم الاحتساب اعتماداً على World Bank 2004b

جدول 6.2 معدلات الفقر والعوز في أمريكا اللاتينية، نسبة من السكان (2002-1980)

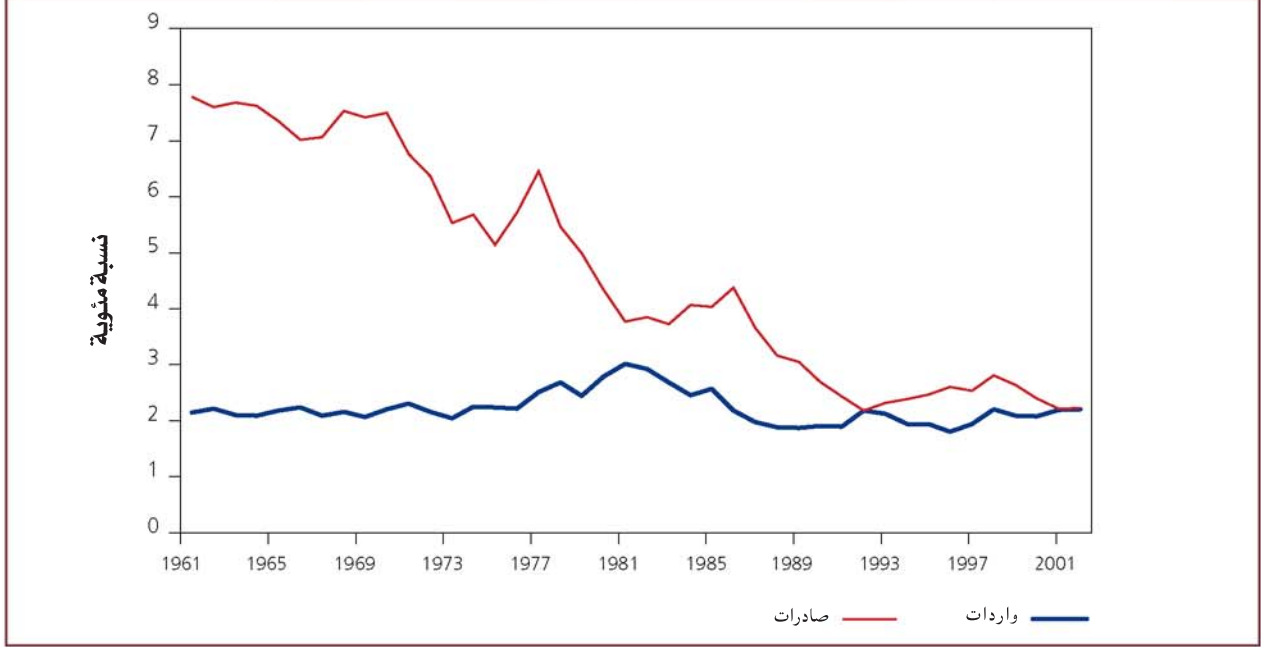
السنة	فقراء			موزون		
	الإجمالي	في الحضر	في الريف	الإجمالي	في الحضر	في الريف
1980	41	30	60	19	11	33
1990	48	41	65	23	15	40
2000	43	36	63	18	12	38
2002	44	38	62	19	14	38

المصدر: ECLAC 2004

مع تقدم التحرير - انخفاضاً مستمراً في نصيب صادراتها الزراعية من التجارة الزراعية العالمية.¹⁰ حدث ذلك في الوقت الذي لم تجد فيه المشكلات المحيطة بإنتاج الغذاء وأمنه أي حل. لقد وشت حالات نقص الغذاء في أفريقيا جنوب الصحراء، سنة 2002 - وكما أشرنا في السابق - بالوضع العصيب المتزايد سوءاً الذي تشهده سبل كسب الرزق في الريف. وقد أرجع تدهور الأمن الغذائي للأسر المعيشية في ملاوي، وزامبيا، وزيمبابوي إلى خسارتها لدعم الأسمدة والحبوب والائتمان الريفي، وإلى تآكل خدمات التسويق الزراعي، خاصة

وبمرور السنين تزايد قبول أنصار الإصلاحات بأن استجابة الزراعة الأفريقية للتحرير كانت مخيبة للآمال.⁹ كانت فرصة المزارعين التجاريين الذين يزرعون مساحات أكبر، وكذلك ملاك العقارات، في الاستفادة من تحسن الأسعار والأسواق الجديدة أفضل من فرصة صغار الملاك، والذين يشكلون الغالبية العظمى في كل مكان. لقد تسبب التحرير في إحداث قفزات في إنتاج صغار الملاك لمحاصيل تصديرية معينة، غير أن تلك المكاسب لم تتم المحافظة عليها. وكما يوضح الشكل 6.2، فقد شهدت أفريقيا جنوب الصحراء، خلال الثمانينيات والتسعينيات - أي

شكل 6.2 نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من التجارة العالمية في المنتجات الزراعية (1961-2002)



المصدر: تم الاحتساب اعتماداً على FAO 2004

إن الإحصائيات الزراعية الوطنية غير ملائمة في عدد من جوانبها الرئيسية، ويرجع ذلك في بعض الحالات إلى استخدام المالك الفرد أو المساحة المملوكة وحدةً للتحليل، مما يعني عدم إمكان تقييم العلاقة بين مختلف أعضاء الأسرة المعيشية في الزراعة. الأمر نفسه ينطبق على المعلومات الدقيقة حول قيام المرأة بالزراعة لحسابها الخاص؛ حيث إن تلك البيانات، والتي يُزعم جمعها في الإحصائيات الزراعية الوطنية، تتسم بندرة تعود في جانب كبير منها إلى تقنيات ومناهج جمع البيانات. وبالإضافة إلى أن الدراسات المسحية عن القوة العاملة تقدم بيانات غير مجمعة عن النوع الاجتماعي، فإن معلوماتها عادة ما لا يمكن الارتكان إليها، وقد تكون مضللة في بعض الأحيان. وكثيراً من الزيادة المزعومة في نشاط المرأة الريفية الاقتصادي في أمريكا اللاتينية بين عامي 1980 و 2000 ليس سوى انعكاس لعدم تضمينها في الإحصائيات السابقة (انظر الشكل 6.3). هذا الوضع يصعب معه الوصول إلى أي استنتاجات دقيقة حول اتجاهات تشغيل المرأة الريفية، خاصة أن البيانات تلغي، ضمناً، أي احتمالات لعدم تركيز المرأة العاملة في الأنشطة غير الزراعية.¹⁵ قليلة هي تلك الدراسات التي أجريت على التغيرات التي طرأت على العلاقات بين الجنسين في ظل الآثار البازغة لتحرير،

في المناطق النائية.¹¹ على أن مجالس التسويق، وعلى الرغم من كثرة ما لقيته من تهكم، كانت تخدم احتياجات صغار الملاك من المدخلات، وتوفر للمزارع النائية والمتناثرة على مساحات شاسعة قنوات تسويق، وتتأكد من الالتزام بالمعايير السلعية، وقد أثار إلغاؤها قلقاً شديداً لدى الكثيرين.¹² أما تجار القطاع الخاص الذين حلوا محل تلك المجالس فقد قدموا خدماتهم في مواقع دون أخرى، وضربوا عن مزارعي المناطق ذات تكلفة النقل المرتفعة صفحاً، ولم يقوموا بالرقابة اللازمة أو يلزموا بالتحقق من الجودة.¹³

آثار الإصلاح الاقتصادي على النوع الاجتماعي

تصعب دراسة تأثير الإصلاح الاقتصادي على كسب الرزق في الريف في جوانبه المتعلقة بكل من الجنسين على حدة. فقاعدة القرائن التي يمكن الاعتماد عليها للقيام بتحليل تعميمي للتغير الزراعي فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي قاعدة فقيرة؛ حيث إن المعلومات المتوفرة من دول مختارة هي المؤشر الوحيد القابل للاستخدام فيما يتعلق بالاتجاهات الإقليمية، والتي يصعب استنتاجها من البيانات المتفرقة وغير الدالة.¹⁴

كسب الرزق لدى صغار الملاك، والذي يتميز بمشاركة متزايدة من أعضاء الأسرة المعيشية فيه، رجالاً كانوا أو نساءً أو أطفالاً. ويعتبر الاقتصاد المنزلي غير المدفوع الأجر واقتصاد الرعاية محوريين في سبل كسب الرزق في الريف، على كل تنوعاتها.

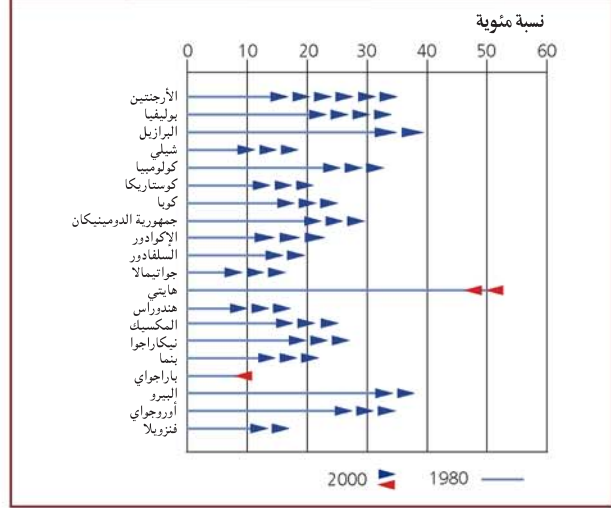
الاقتصاد غير المرئي: العمل المنزلي غير المأجور

يعتبر الاقتصاد المنزلي غير المأجور، والذي تتم من خلاله إدارة احتياجات الأسرة المعيشية وتلبية تلك الاحتياجات، أمراً محورياً في سبل كسب الرزق في الريف، وتلعب المرأة، في هذا السياق، أدواراً متعددة؛ فهي عادة ما تساعد في زراعة ما يحتاج إليه البيت من طعام، وفي رعاية صغار الأغنام، وتجهيز الطعام وإعداده، كما أنها مسؤولة وحدها عن جمع الماء والوقود وتربية الأطفال ورعاية المرضى والعجائز في الأسرة، كذلك تكسب المرأة مبالغ صغيرة من بعض الأنشطة غير الرسمية التي تشمل بيع فائض ما تزرعه في مساحات صغيرة قرب بيتها أو ما تخمره منها. كل تلك الأنشطة تستهلك الوقت والطاقة، وتجلب مردوداً اقتصادياً للأسرة المعيشية. ولا تعترف الأبحاث المهمة بسبل كسب الرزق بهؤلاء النساء إلا شكلياً، غير أن القليل منها قام بجمع بيانات منظمة حول عمل المرأة غير المأجور. ونتيجة لذلك يصعب تتبع انعكاسات التحرير على عبء العمل غير المأجور وعلى مؤشرات الصحة والتغذية، وهي مؤشرات قد لا تتضح إلا بعد فترة طويلة.

تمضي المرأة الريفية في أفريقيا جنوب الصحراء ما بين 3.5 و 5 ساعات يومياً في جمع الماء والوقود وإعداد الطعام ورعاية الأطفال، إلى جانب عملها في الحقل بجوار الرجل. وقد أضاف مرض نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز إلى أعباء العديد من النساء والفتيات الأفريقيات؛ حيث إنهن المنوط بهن رعاية مرضاهن خلال مرحلة تدهور حالتهم الصحية الطويلة؛ إذ قد تنسحب الفتاة من التعليم لمساعدة الأسرة، وقد يلقي على المرأة الأكبر سناً عبء القيام على شؤون العديد من أيتام أبنائها وبناتها. ويزداد ثقل تكاليف المسؤوليات والأسرة فيما يتعلق برعاية المرأة في البلدان التي ليس لها من البنية الأساسية الصحية والاجتماعية إلا القليل.¹⁶ وعلى ذلك، فتقليل الخدمات وإدخال نظام رسم الاستخدام المصاحبان لأجندات الإصلاح الاقتصادي يؤديان إلى التمييز ضد المرأة بإلقاء عمل إضافي على أكتافها (انظر أيضاً الفصل الثامن).

بالإضافة إلى الآثار المترتبة على تقليص الدعم الحكومي

شكل 6.3 معدلات نشاط المرأة الريفي في أمريكا اللاتينية (1980-2000)



ملحوظة: تشير البيانات إلى السكان الذين تبلغ أعمارهم عشر سنوات فأكثر
المصدر: ECLAC 2002

خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء. أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية؛ فهناك دراسات حالة حول الإنتاج الزراعي عالي القيمة الموجه للتصدير، والذي يظهر فيه حضور المرأة بقوة، بيد أن المعلومات حول آثار التحرير على إنتاج صغار الملاك للسلع التقليدية من زاوية النوع الاجتماعي أقل بكثير.

ينظر هذا الفصل أولاً في زراعة الحيازات الصغيرة، أي النشاط الزراعي القائم على الأسرة المعيشية، والذي تتداخل فيه وحدتا الإنتاج والاستهلاك؛ حيث تستهلك الأسرة المعيشية جزءاً مما يتم إنتاجه، فلا يدخل هذا الجزء نظام السوق. لا تزال تلك الأسرة المعيشية مؤسسة محورية في الاقتصاد الزراعي في العديد من المناطق النامية، خاصة أفريقيا جنوب الصحراء. وقد وقعت زراعة الحيازات الصغيرة، خلال العقدين الماضيين، تحت ضغوط شديدة. ينتقل الفصل، بعد ذلك، إلى دراسة التشغيل الريفي المأجور في الزراعات التي تقوم بها مؤسسات، على نطاق واسع، بهدف التصدير. وقد ظهر هذا النوع من التشغيل بوصفه مورد تشغيل جديد، ومهماً، للمرأة الريفية، خاصة في أمريكا اللاتينية، حيث ترتفع مستويات التفرقة الاجتماعية - الاقتصادية، وحيث توجد طبقة كبيرة من الأسر المعيشية معدومة الأرض، أو شبه معدومة، وتعتمد على الأجور فقط. وينظر القسم الثالث من الفصل في التنوع الأكثر عمومية في سبل

وانخفض الإنتاج فساهم في الأزمة الاقتصادية الحادة التي شهدتها البلاد في أوائل الثمانينيات. وكانت قروض صندوق النقد الدولي المخصصة للتعافي الاقتصادي مشروطة بتنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي، والتي كان الإصلاح في القطاع الزراعي يمثل أحد أهم أولوياتها.

منذ ذلك الحين، أجريت دراسات مكثفة على آثار التحرير على حاصلات معينة مثل البن، والقطن، والكاد الهندي.²³ وتمثلت المشكلات التي توصلت إليها تلك الدراسات في انهيار أنظمة الائتمان، والانخفاض الحاد في المدخلات - خاصة بين صغار الملاك - وفرض ضرائب محلية باهظة ومعقدة، وعدم استقرار الأسعار العالمية للسلع الزراعية. وتؤثر قيود مشابهة على صغار الملاك في المنطقة بأسرها، مساهمة بذلك في انخفاض معدلات النمو الزراعي خلال الفترة منذ بداية التحرير في أوائل الثمانينيات حتى يومنا هذا، ومؤدية إلى توقف هذا النمو في بعض الحالات. لم يرتفع إنتاج الحاصلات الغذائية، في حين اتسم تصدير الحاصلات بعدم التماثل الشديد.

تمثلت التغيرات التي شهدتها السوق التنزانية في الزيادة الكبيرة في صادرات الكاد الهندي؛ حيث انتقل صغار الملاك من زراعة المحاصيل النقدية التقليدية إلى إنتاج الكاد الهندي حيثما أمكنهم ذلك. كانت نتائج هذا الانتقال مختلطة؛ حيث ميّز المزارعون والموظفون الرسميون بالمنطقة - والذين تم إجراء مقابلات معهم في دراسة أجرتها "أكشن إيد" - بين فترة "شهر العسل" التي بدأت بعد إصلاحات السوق مباشرة في منتصف التسعينيات، عندما كانت الأسعار العالمية مرتفعة، والتي استمرت حتى سنة 2000، وفترة الأزمة التي بدأت سنة 2000 ولا تزال مستمرة حتى الآن.²⁴ خلال فترة شهر العسل أفاد صغار المنتجين كثيراً من تحرير تجارة الكاد الهندي، حيث احتدم التنافس بين المشتريين في هذا القطاع الذي تمت خصخصته حديثاً، فجنى المزارعون أسعاراً جيدة كانت تتزايد ارتفاعاً، واتسعت مساحات زراعة الكاد الهندي، كما ازداد عائد الهكتار، وسعر التصدير، وسعر المنتج. ولكن بحلول عام 2001 كانت الأزمة قد حلت، يقودها انخفاض شديد في الأسعار في الأسواق العالمية. وإلى جانب تهاوي الأسعار، كون المشترون تحالفات احتكارية استطاعوا من خلالها اعتصار صغار المنتجين. كيف أثر تغير الأقدار هذا على منتجي الأسر المعيشية من رجال ونساء؟ كان الرجل عادة هو مالك أشجار الكاد الهندي، بينما تقوم المرأة بمعظم العمل. في فترة شهر العسل، كانت المرأة تؤجر عن عملها بشكل أفضل، كما كان يتم استئجار عمالة إضافية لمساعدتها. بيد أن الدراسة توصلت إلى أن المرأة

لكل من الخدمات الصحية وتوفير الخدمات الأساسية - مثل الماء والصرف الصحي والكهرباء - فقد زاد من الضغط على موارد المرأة من وقت وطاقة تدهور البيئة وإخضاع الموارد الطبيعية للسوق:¹⁷ حيث أصبح جمع الطاقة والماء أكثر استنزافاً للوقت. لقد أظهرت دراسة أجريت على استخدام المرأة للدراجة في المناطق المعرضة للجفاف في تاميل نادو بالهند، أن أحد استخداماتها الأساسية تمثل في جلب الماء من موارد بعيدة.¹⁸ قد يعادل هذه الجوانب السلبية المتنامية الإنفاق العام في البنية التحتية التكنولوجية المناسبة المنخفضة التكلفة وتوفير الخدمات الأساسية، غير أن تلك ليست توجهات أجنداث السياسة، والتي تركز على خصخصة الخدمات والمرافق.

نستطيع القول إن الأعباء المنزلية تفرض على النساء في أفريقيا "مجاعة في الوقت"، فتحد من فرصهن في المشاركة في عمل إنتاجي،¹⁹ بينما قد تمضي أخريات وقتاً طويلاً في أعمال هزيلة العائد، في حال توفرها.²⁰ وحتى لو لم تُعان المرأة الأفريقية من التمييز الحاد بين الجنسين في النفاذ إلى الغذاء مثلما يحدث في جنوب آسيا، فإن مستواها الصحي العام يتأثر سلباً من جراء طول الساعات التي تقضيها في الأعمال المستنزفة للطاقة وتكرار الحمل.²¹ إن معدلات وفيات الأمهات في تلك المنطقة أعلى من مثيلاتها في مناطق أخرى، بل شهدت تزايداً في السنوات الأخيرة.²² وحتى حيثما نفتقر إلى إثبات للتأثير المباشر لأعباء الرعاية غير المدفوعة على الإنتاجية الاقتصادية، فإنه من المؤكد أن صحة المرأة وحالتها الغذائية، هي وأطفالها، تعاني من ذلك. لذلك، فهناك أسباب وجيهة لتقليص أعباء المرأة غير المأجورة، حتى ولو كانت تلك الأعباء لا تمثل قيداً لا فكاك منه على تخصيص بعض وقتها اليومي لما يسمى بالسعي "الإنتاجي".

زراعة الحيازات الصغيرة في سياق التحرير

التحرير وصغار الملاك في أفريقيا جنوب الصحراء

تعتبر تنزانيا حالة نادرة، من حيث إن هناك أبحاثاً ممتازة تجري فيها حول آثار التحرير في المناطق الريفية، بما في ذلك الاختلافات بين الجنسين. لقد تمثل أحد الجوانب المهمة في سياسة التنمية الريفية في تنزانيا، في فترة ما بعد الاستقلال، في السعي إلى رفع دخول صغار الملاك وتفضيل الغذاء على الحاصلات الموجهة للتصدير. على أن دعم الدولة للزراعة ثبت أنه مكلف، وأصبح مع مرور الزمن غير فعال بشكل متزايد،

قد تم التهويل من شأنها، بالرغم من الاعتراف بحدوثها بين الزوج وزوجته. فتلك مناطق مصالح مشتركة مهمة بين الأزواج والزوجات في أسر صغار الملاك، وهناك الكثير من الأدلة التي تشي بمرونة أدوار النوع الاجتماعي في الزراعة بوجه عام. ولو كان التحرير قد فشل في تحسين الإنتاج الزراعي، فإن دوره كان أكبر في القيود الأوسع التي فرضت على صغار الملاك، والتي كان التحرير هو من زاد من وطأتها، وليست التبعات الاقتصادية لأدوار الجنسين ونزاعاتهما داخل الأسرة. إن النزاع بين الجنسين هو أحد الأشكال التي تُستشعر فيها مضار التحرير على الأسرة والمجتمع. هو، إذن، بهذا المعنى، عرض وليس بسبب.

التحرير والأسر المعيشية الزراعية في أمريكا اللاتينية

شهدت السنوات الثلاثين الماضية العديد من العمليات المتداخلة التي ساهمت في إحداث تغييرات في تقسيم العمل بين الجنسين داخل الأسرة في أمريكا اللاتينية، والتي توصف أحياناً بالميل نحو "تأنيث الزراعة".²⁷ كان السبب الرئيسي وراء ذلك هو ظهور طبقة من صغار الملاك الفقراء والمعدمين، وقد تزايد ذلك خلال الستينيات والسبعينيات، واقترب بوجه عام بتحول الرجال إلى عمال معدومي الأرض أو فقراؤها. وعادة ما اقترنت مشاركة الرجل في العمل المأجور المؤقت، خاصة عندما ينطوي على هجرة موسمية، بمشاركة أكثر للمرأة في الزراعة. ويستند ذلك إلى المرونة العامة في تقسيم العمل بين الجنسين في زراعة الحيازات الصغيرة.

ويبدو أن مشاركة المرأة في الزراعة، خلال فترة التحرير، تغيرت؛ حيث لم تعد مجرد عمالة "ثانوية"، بل بدأت تظهر كمديرة مزرعة تقوم بمعظم عمل الأسرة في المزرعة، وتضطلع بمهام إضافية عند هجرة الرجل بحثاً عن موارد بديلة للدخل. إن الإصلاحات الزراعية قد حفزت تلك العملية، خاصة مع سحب دعم الدولة المباشر لإنتاج الغذاء المحلي. هذا بالإضافة إلى انخفاض صادرات المنتجات الزراعية التقليدية، مثل البن، نتيجةً لتحرير التجارة العالمية وكساد أسواق السلع. وعلى ذلك، فتأنيث الزراعة ظاهرة اقترنت بقلّة جدوى الإنتاج الزراعي للحيازات الصغيرة في الحقبة الحالية.

تتوقف درجة كساد زراعة الحيازات الصغيرة نتيجةً للتحرير، إلى درجة كبيرة، على درجة دعم الدولة التي كانت تلك الحيازات تتلقاه في السابق، وحجم تغذيتها السابقة للأسواق بالمواد الغذائية الأساسية. وكان التأثير المباشر للمزارعين الذين يقتاتون على ما يزرعونه في بلدان مثل البيرو وبوليفيا بتلك السياسات

كانت تكسب أقل من الرجل. ويعود ذلك، في جانب منه، إلى أن الرجل هو المسيطر على بيع محصول الكاد الهندي، فهو الذي يتفاوض مع المشتري، وبالتالي فليس للمرأة أدنى فكرة عن الكمية المباعة وسعرها. وهناك أيضاً من الأدلة ما يشير إلى تزايد التوترات بين الجنسين وقت أن كان العائد مجزياً، فمع ارتفاع سعر المنتج ارتفعت معدلات الطلاق أيضاً، حسبما ذكرت النساء، واللاتي اشتكين من أن الأزواج كانوا يستخدمون الزوجات خلال موسم العمل في محصول الكاد الهندي، ثم يتركونهن إلى زوجات جديديات عند انتهاء الموسم.

على الرغم من تلك الاعتراضات فقد ربحت المرأة، مؤقتاً، من ارتفاع الأسعار الشديد، ولذلك لم تعترض على أنه كان عليها العمل أكثر في فترة شهر العسل، وشاركت في رفع دخل الأسرة المعيشية، فكانت أيسر حالاً في الفترة الأولى التي أعقبت التحرير عنها بعد سنة 2001. كانت الأسرة في البداية قادرة على استئجار عمالة للمساعدة في المزارع، ولكن لم يعد ذلك ممكناً. لم يعد بمقدور بعض النساء حتى شراء كمية قليلة من زيت الاستصباح، فقضين لياليهن في الظلام.

وتطلعنا دراسة معمقة من موزمبيق على المزيد من التفاصيل على تأثير العولمة على كل من الجنسين، فيما يتعلق بإنتاج الكاد الهندي وتصنيعه.²⁵ تؤكد هذه الدراسة أن الآثار تتوقف على الاختلافات بين الرجل والمرأة في السيطرة على الموارد الأساسية، والدخل من المحصول ومدخلات العمالة. ولا يبدو أن العمل الإضافي الذي تضطلع به المرأة كان يخلق نزاعاً بين الجنسين، حسب هذه الدراسة. وكانت أهم الآثار هي تلك المتعلقة باقتصاد الأسرة المعيشية، بما لها من انعكاسات خاصة على رفاه الأسرة. لقد نجم عن التحرير خسارة في الدخل الحقيقي، وزيادة في التعرض للتجار الأقوياء ولتقلبات الأسواق العالمية. وتتمثل الدروس المستفادة من دراسات الحالة هذه - والتي تؤيدها أمثلة من دول أخرى - في أن القطاع الخاص يوفر أسواقاً غير ملائمة لصغار الملاك، وأن التعرض للأسواق العالمية يجلب معه ضعفاً متزايداً.

قد يؤدي تغير أعباء العمل - كما أثبتت هذه الحالات - إلى توترات بين الرجل والمرأة. وهناك وجهة نظر حظيت بالشعور في التسعينيات، خاصة داخل البنك الدولي، تتمثل في أن ضعف "استجابة توريد" الزراعة الأفريقية للتحرير يمكن أن يعزى إلى عدم مرونة أدوار كل من الجنسين داخل الأسرة، وعدم رغبة المرأة في المساهمة بعمل غير مأجور في إنتاج المحاصيل النقدية التي يهيمن عليها الزوج.²⁶ بيد أن هناك اقتراحاً آخر يرى أن قيود النوع الاجتماعي وصراع المصالح هذا داخل الأسرة،

قد بدأ سنة 1991، فقد كان لذلك آثار دراماتيكية.²⁹ والواقع أن تشغيل المرأة الريفية على مستوى الهند كلها قد تميز باستقرار ملحوظ عبر السنين. في سنة 1961 كان ما يقرب من 90 بالمائة من العمالة النسائية الريفية تعمل في الزراعة، بينما بلغت نسبتها 86 بالمائة سنة 1994، أي حدث انخفاض هامشي. وتشغل المرأة نسبة متزايدة الأهمية من قوة العمل المؤقتة في المناطق الريفية، مع انسحاب الرجل من الزراعة إلى مهن أخرى. لهذا السبب يرى بعض المحللين أن الريف الهندي يشهد أيضاً تآنيثاً للزراعة.³⁰ على أن تآنيث العمل الزراعي المأجور - أشق أعمال الحقل، عادة، وأسوأها أجراً وأقلها مكانة - ليس مساوياً لتآنيث إدارة المزارع.³¹ وفيما يتعلق بالهند فليس هناك سوى القليل من القرائن على تحول إدارة المزارع إلى أيدي النساء.

تنوع سبل الرزق الريفية

ظهر اتجاهان مهمان اقتربا بالتحرير. أولهما، وأكثرها التصاقاً بالتحرير، نمو الزراعة المؤسسية الواسعة النطاق الموجهة للتصدير، خاصة منتجات البساتين عالية القيمة مثل الزهور، والفاكهة، والخضراوات. وقد مثل ذلك مورداً جديداً مهماً لتشغيل المرأة الريفية في العديد من بقاع العالم. ويتمثل ثانيهما في التنوع العام لسبل رزق صغار الملاك، والذي دُفع إليه أعضاء الأسرة المعيشية من رجال ونساء وأطفال، بشكل متزايد. وهنا يثور سؤالان فيما يتعلق بالاتجاهين: ما هي استراتيجيات التنوع التي تنتهجها النساء، وما هي آثارها؟ وما هي نوعيات التغيرات التي تحدث في العلاقات بين الجنسين داخل الأسرة المعيشية الريفية نتيجة لتلك التطورات الجديدة في نمط الحياة الزراعية؟

أشكال جديدة من التشغيل الزراعي

تعتبر الزراعة المؤسسية مصدراً جديداً - نسبياً - ومتنامياً لتشغيل المرأة الريفية في الهند. وقد أصبحت زراعة القطن المهجن والطماطم أساساً النمط الجديد للزراعة المؤسسية في أندھرا براديش والبنجاب، على الترتيب. وقد أدت هذه الوحدات الزراعية القوية إلى إقصاء صغار الملاك من الأرض، والاعتماد على قوة عمل مؤقتة وشديدة الضعف مكونة أساساً من النساء والأطفال.³²

أقل من تأثرهم بالتغيرات التي شهدتها أسواق العمل الحضرية والريفية، وكانت أكثر الشرائح المتأثرة سلباً هي شرائح صغار المنتجين ومتوسطيهم، والذين كانوا يفيدون في السابق من مبادرات التنمية الريفية. لقد كان لسحب دعم الدولة السابق وسرعة التحرير الخارجية الدور الحاسم.

لقد ميزت تلك العوامل حالة المكسيك؛ فمنذ 1970 حتى 1982 كانت حكومات المكسيك تتبع سياسة "السيادة على الغذاء"، فتستثمر في البنية التحتية الريفية الاجتماعية والمادية، وتقدم الائتمان والدعم التقني لصغار الملاك. وقد تأثرت ربحية صغار الملاك تأثراً حاداً بسياسات إحداث الاستقرار والتكيف التي اقترنت بأزمة الديون سنة 1982، والتي اجتمعت إلى الانفتاح العام للاقتصاد وتفكيك مؤسسات الدولة الداعمة للزراعة. وأصبحت تلك الضغوط مركبة مع دخول اتفاقية التجارة الحرة لشمال الأطلسي حيز التنفيذ سنة 1994، فارتفعت واردات القمح من الولايات المتحدة ارتفاعاً مفاجئاً. وقد أدى ذلك إلى انخفاض الأسعار إلى درجة لم تعد معها التدابير التعويضية الحكومية الرامية إلى الحفاظ على دخول المزارعين ملائمة بالمرة. اقترن "تآنيث الزراعة" في المكسيك، بشكل مباشر، بزيادة هجرة الرجال إلى مناطق بعيدة في الثمانينيات والتسعينيات، وخاصة مع الهجرة من المناطق الريفية إلى الولايات المتحدة. وأضحى المرأة، خاصة المرأة المتزوجة، مديرة مزرعة عند غياب الابن والزوج لفترة طويلة نسبياً. الأمر نفسه حدث في أمريكا الوسطى عندما قلصت الدولة، تدريجياً دعمها لإنتاج الحبوب الأساسية.²⁸ وبما أن العادة قد جرت بأن الرجل هو الذي يسعى للرزق من خلال الهجرة إلى أماكن بعيدة؛ فعادة ما يقع على عاتق المرأة الحفاظ على الإنتاج الزراعي وضمان الأمن الغذائي للأسرة، وهو ما يفسر أيضاً ارتفاع نسبة الأسر التي تقوم المرأة على شؤونها في تلك المنطقة.

التجربة الهندية

اتخذ تآنيث الزراعة في الهند شكلاً آخر. في الفترة بين 1972-1973 و 1999-2000 انخفضت نسبة العمالة الريفية في الزراعة من 84 بالمائة إلى 76 بالمائة. ويرجع ذلك، في جانب كبير منه، إلى خروج العمال الرجال من الزراعة بشكل نهائي، مع بقاء المرأة فيه. ومنذ 1987 - 1988 تباطأ كل استيعاب كان قائماً للمرأة في القطاع غير الزراعي، وبما أن برنامج الإصلاح الاقتصادي

جدول 6.3 تشغيل النساء في الإنتاج الزراعي عالي القيمة من أجل التصدير

العدد المستخدم	تكوين النوع الاجتماعي (النسبة المئوية للنساء)	السن (مرحلة عمرية أو متوسط)	وضع التشغيل
زهور الزينة			
كينيا	40,000 (4,000 + إلى 5,000 أصحاب حيازات صغيرة)	75	موسمي
أوغندا	3,000	85-75	دائم
زيمبابوي	27,000	87-79	موسمي ودائم
كولومبيا	70,000 (50,000 + في صناعة التغليف التي يشغلها النساء)	80-60	دائم ويعقود
الإكوادور	50,000 - 30,000	70-50	دائم ويعقود
الفاكهة			
جنوب أفريقيا	280,000	53	موسمي، ودائم، ويعقود
البرازيل	-	65	دائم
شيلي	336,739	45	مؤقت
الخضراوات			
كينيا	32,000 - 20,000	66	مؤقت
جواتيمالا	18,000 حيازات صغيرة	33 في أعمال الحقل، 100 في التجهيز	-
المكسيك	1.2 مليون	90-50	مؤقت، وموسمي

المصدر: مقتبس من Dolan and Sorby 2003

اللازمة لانطلاق الزراعة المؤسسية الموجهة للتصدير. وتمثل النساء ما بين 40 - 60 بالمائة من العمالة المشاركة في أعمال الحقل الخاصة بتلك المحاصيل، وتمثل كذلك النسبة الغالبة من العاملين في مواقع التعبئة والتغليف.³³ على أن هناك العديد من العوامل التي تقوض الآثار الإيجابية التي أثمرت في موارد الرزق الناتجة عن هذا الشكل الجديد من تشغيل النساء. فالمزارع المؤسسية تعتمد على قوة عمل تتميز بالفصل الشديد بين الجنسين: حيث تستخدم النساء بشكل واسع في الأنشطة الأقل أمناً وأجرًا، والتي تحتاج إلى مهارات أقل، وتنعدم فيها فرص التقدم المهني. وعادة ما يكون العمل موسميًا، تطول فيه ساعات العمل، وتتميز الظروف الصحية والأمنية فيه بالفقر الشديد، وتنعدم فيه الحماية الاجتماعية.³⁴ ومن أهم المخاطر الصحية التي تتعرض لها النساء استخدام المدخلات السامة دون الحصول على تدريب مناسب ولا ملابس واقية. وهناك أيضًا آثار صحية محتملة، طويلة الأجل، لم تلق بعد حظها من الدراسة الكافية.³⁵ وفي بعض البلدان التي تنتج محاصيل زراعية عالية القيمة موجهة للتصدير كان هناك ارتفاع ملحوظ في استخدام العمالة التعاقدية، الذكورية والنسائية على

وقد أظهرت دراسة أجريت في البنجاب أن العمالة النسائية تمثل 60 بالمائة من إنتاج الطماطم، بينما تتقاضى ما بين 60 إلى 75 بالمائة من أجر الرجل.

وتُزرع الحاصلات الزراعية عالية القيمة الموجهة للتصدير في العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء أيضًا، وتغذي الأسواق الأوروبية، في الأساس، في مواسم توقف الإنتاج فيها. وهناك توسع في صادرات الزهور والخضراوات في كينيا، وأوغندا، وجنوب أفريقيا، وزيمبابوي، بالرغم من أن عدد العمال المشاركين - كما يوضح الجدول 6.3 - ما زال صغيرًا، وتشكل النساء نسبة مرتفعة من قوة العمل الجديدة هذه.

كان التوجه نحو الزراعة المؤسسية، واستغلالها للعمالة المؤقتة على نطاق واسع، والتي تشكل النساء معظمها، ملحوظًا على أوضح ما يكون في أمريكا اللاتينية، وكان أطول أمدًا فيها من المناطق الأخرى. كان توزيع الأراضي في تلك المنطقة غير نزيه بالمرة، على مر التاريخ، فظل عدد كبير من الأسر المعيشية معدومي الأرض، أو شبه معدوميها، معتمدين في معاشهم على العمل المأجور. وقد أدت سياسات الإصلاح الاقتصادي في الثمانينيات والتسعينيات إلى زيادة في القوة العاملة المأجورة

ولكنها زادت أيضاً من التوترات داخل الأسرة مع محاولة المرأة ممارسة تأثير أكبر في اتخاذ القرار داخل الأسرة. إن التعامل مع المستوى المرتفع من عدم الأمان والمستوى المنخفض من الدخل والحماية الاجتماعية الذي تعانيه هؤلاء النساء العاملات يتطلب منهن تحركاً جماعياً. ويعتبر ترسيخ المنظمات العمالية ومنظمات المجتمع بين العمالة الموسمية المتناثرة مكانياً والمنعزلة عن بعضها البعض في العادة، تحدياً هائلاً، على الرغم من بعض الجهود التي بذلت، خاصة بين العمالة النسائية المؤقتة في قطاع الفاكهة في شيلي (انظر الإطار 6.1).

آثار تنوع سبل الرزق على النوع الاجتماعي

"تنوع مصادر الدخل"، هذا التعبير الذي استخدم عندما بدأت الأسر الزراعية في ممارسة أنشطة غير الإنتاج الزراعي لتوسيع موارد رزقها، أصبح ذائع الانتشار في العديد من المواقع الريفية خلال السنوات العشرين الماضية. وقد اشتمل هذا التنوع على الهجرة الموسمية بحثاً عن عمل، وهو ملمح طال أمده من ملامح الارتفاق الريفي في العديد من مناطق أفريقيا، وآسيا، وأمريكا

حد سواء، والتي يقوم طرف ثالث، مقاول، بالتعاقد معها. هذا الأسلوب يقلص من تكاليف العمالة، ويزيد من مرونة الإنتاج الموجه للتصدير؛ حيث يستطيع المقاول أن ينقل فريقه من موقع إلى موقع. على أن العمالة التعاقدية لا تتمتع بأي خدمات أو حماية اجتماعية، وتعتبر جماعة شديدة الضعف من العاملين. بيد أن الفرص الجديدة التي أتاحت أمام المرأة تسببت في حدوث بعض التغيرات الاجتماعية الإيجابية أيضاً؛ حيث أصبح لدى الشباب بديلاً عن الهجرة من الريف إلى الحضر والعمل بال منازل، ودرجة من الاستقلال الاقتصادي، والقدرة المادية على الحركة، وإمكانية اختيار الزوج. لقد أصبحت الشابة غير المتزوجة مفضلة في الترشح للوظيفة أكثر من المتزوجة التي لديها أطفال، خاصة في مؤسسات التعبئة والتغليف. ومع ذلك فقد أصبحت تلك الوظائف أيضاً مهمة في تزايد أعداد النساء المسؤولات عن أسر معيشية. إن القوة التفاوضية الأكبر التي اكتسبتها المرأة من مساهمتها الأكبر في دخل الأسرة قد أعطت المرأة المتزوجة مساحة أكبر في صنع القرار داخل الأسرة أيضاً،

إطار 6.1 العمالة النسائية المؤقتة في الفاكهة في شيلي

تمثل النساء نسبة عالية من العمالة في قطاع تصدير الفواكه في شيلي، والذي يشهد توسعاً، وتعمل معظمهن في التعبئة والتغليف. وكان من المفترض أن يوفر هذا التجمع في مؤسسات التعبئة فرصة للتنظيم، بيد أن العمالة المؤقتة في شيلي لا تزال متناثرة وتجد صعوبة في تنظيم نشاط جماعي طويل الأمد. وفي عام 1998 كان واحد بالمائة فقط من العمالة المؤقتة في الفواكه من المنضمين إلى نقابة عمالية.

ويعتبر انخفاض المشاركة في النقابات، في جانب منه، انعكاساً للسياسات القمعية للنظام العسكري وقت أن كان هذا القطاع يشهد توسعاً. على أن النقابات ليست لديها قوة تفاوضية جماعية تتفاوض بموجبها باسم العمالة المؤقتة، حتى في الحقبة الديمقراطية الجديدة. وفي حالة العمالة النسائية المؤقتة في شيلي، على وجه التحديد، لا تتناول النقابات العمالية احتياجاتهن - مثل مرافق رعاية الأطفال؛ حيث إن موسم العمل يتزامن مع إجازة المدارس، والتشغيل بعد الموسم، والتعليم، والتدريب - وهو ما لا يشجعهن على الانضمام إلى تلك النقابات.

لذلك اتجهت المرأة بنظرها إلى مواقع أخرى؛ فكان أحد سبل الدفاع عن احتياجاتها المشاركة في المنظمات القائمة في المجتمع خارج محل العمل، والتي تدعمها الكنائس أو المنظمات غير الحكومية. ولهذه المنظمات ميزة تفضلها عن النقابات العمالية؛ إذ بإمكانها أن تتواءم مع الاحتياجات الخاصة للعمالة النسائية الموسمية، فتكون لتلك العمالة قبلة في فترات البطالة، فتجتمع في اتساق بين المطالب المتعلقة بالعمل والمشروعات الاجتماعية، ومشروعات المساعدة الذاتية وتلك التي يتم العمل فيها بعد الموسم. بيد أن للمبادرات المستندة إلى المجتمع محدوديتها؛ حيث تفتقر إلى التنسيق فيما بينها، وتعتمد على موارد التمويل الخارجية، والتي سارت إلى انخفاض منذ العودة إلى الديمقراطية، بالإضافة إلى أنها قد لا تكون قادرة أو راغبة في مساعدة العمالة المهاجرة.

على أن العمالة النسائية المؤقتة في شيلي تستخدم استراتيجياتها الخاصة داخل موقع العمل لتحسين ظروف عملها؛ حيث تلجأ النساء، على سبيل المثال، إلى الإضرابات غير المتوقعة لرفع الأجور. وتطلق النساء على هذا النوع من التوقف عن العمل "عقد الأيدي"؛ حيث تقمن باستغلال طبيعة المنتج الذي تتعاملن معه، والذي يفسد إن ترك فتقمن فقط بعقد أيديهن تاركات الفاكهة لتتعفن، فتكتسب بذلك قوة تفاوضية. ويكمن سر النجاح هنا في عدد المشاركات من العاملات، والذي يتوقف بدوره على الشبكات الاجتماعية من الأهل والأصدقاء. إن تنوع العمالة النسائية المؤقتة بوصفها جماعة اجتماعية، وانفراط عقد اتحادها مع نهاية كل موسم، يجعلان من الاستجابة الموحدة الدائمة أمراً عسير المنال.

المصادر: Barrientos and Brntos et al. 1999; Barrientos 2002

اللاتينية. وعلى ذلك، فالتنوع ليس بالجديد تماماً، ولكن يبدو أنه ازداد كثافة. وهناك مدارس مختلفة في تفسير ما إذا كان هذا التوجه إيجابياً أم سلبياً بالنسبة للمشاركين فيه، وللاقتصاد الريفي بوجه عام.

يلقى تنوع مصادر الدخل ترحيب الساسة، والذين يركزون على أنه يشي بـ "كثافة" الاقتصاد الريفي والأسواق الريفية التي أصبحت قادرة على استيعاب طائفة أوسع من الأنشطة، بما فيها الصناعات الريفية. ويرى البعض أن تحسن الروابط التي تأخذ من الزراعة وتعطيها عامل مهم في تقليص الفقر الريفي. بيد أن هناك قلقاً متزايداً من بعض الأشكال التي بدأ تنوع مصادر الدخل في اتخاذها؛ حيث يرى بعض المحللين أن زيادة الانتقال إلى توليد الدخل خارج الزراعة يمثل سعيًا إلى البقاء على قيد الحياة في ظروف تتزايد فيها الضغوط الاقتصادية. وقد أدى ذلك بالكُتّاب إلى التأكيد على وجود نوعين مختلفين من الارتباط بالفقر في واقع الأمر. فبعض الدخول من خارج الزراعة توفر مسارات للخروج من الفقر، سواء لأن التنوع في حد ذاته يمنح دخلاً أعلى وأكثر أمناً، أو لأن مثل هذا الدخل يمكن إعادة استثماره في الزراعة. بيد أنه في حالات أخرى يتسم الدخل بالضعف الشديد حتى إن التنوع هنا يساهم، في واقع الحال، في دورة الإفقار.³⁶

ليست هناك سوى دراسات قليلة، نسبياً، تتناول دراسة عملية التنوع من زاوية النوع الاجتماعي. وقد قام أحد المشروعات البحثية التفصيلية التي تناولت هذا الجانب، بتغطية أربع دراسات أجريت على مستوى القرية في جنوب تنزانيا.³⁷ وقد توصل هذا المشروع إلى وجود اتجاهات أربعة. أولاً، هناك تنوع كبير في الدخل الريفي بعيداً عن الزراعة، ويتمثل هذا التنوع في القطاعات غير الزراعية أساساً، أكثر من تمثله في القطاعات الزراعية. ثانياً، تعتبر أشكال الهجرة الجديدة مهمة في استراتيجيات التنوع المعاصرة. ثالثاً، لا يوفر التنوع نوعية المدخرات اللازمة للاستثمار في الزراعة، حيث تهيمن عليه التجارة في السلع الثانوية، والتي عادة ما تتمثل في السلع الاستهلاكية الرخيصة المستوردة من جنوب ووسط آسيا، والملابس المستعملة، والمواد الغذائية المستوردة. أخيراً، معظم الفرص التي استغلها الشباب والشابات كانت من تلك التي تحتاج إلى مبلغ زهيد للبدء وعائدها قليل، فلا تدر إلا دخلاً هزياً، ولم يبق بأنشطة أفضل عائداً إلا القليل من الشبان. هناك نتائج مشابهة تم التوصل إليها في بقاع أخرى أيضاً؛ فالدراسات التي أجريت على التشغيل غير الزراعي والدخول في الإكوادور، والسلفادور، وشمال شرقي البرازيل تشي بأن المرأة تميل أكثر من الرجل إلى المشاركة في الأنشطة غير

الجانب الأكثر إظلاماً للتنوع

الصورة مقلقة في بعض الأحيان. قامت دراسة لسوق العمل النسائية في زيمبابوي بدراسة الأوضاع في مصنع لاستخراج السكر من القصب يستخدم 3400 عامل دائم ومجموعة أصغر من العمالة المؤقتة، كثير منها من النساء. وعلى الرغم من أن معدلات أجور العمالة المؤقتة كانت جيدة نسبياً، فقد كان التشغيل موسميًا، وكان العامل الحاسم في تحديد إجمالي الكسب هو طول فترة العمل، والتي كانت تختلف من عام إلى آخر. كانت الكثير من النساء في ظروف شديدة السوء، خاصة عند انتهاء فترة العقد، فمعظمهن كنّ غير متزوجات هاجرن من أجل العمل وتركن وراءهن الأطفال في قراهن الأصلية، وأقمن بالقرب من المصنع طوال العام. كان الخيار الوحيد أمامهن عند توقف الاحتياج إليهن هو البغاء. افتقرت هؤلاء الفتيات إلى حماية الأهل والأقارب، فاضطرت بعضهن إلى اتخاذ أخدان من الرجال، فقط لمجرد الحصول على مكان تعيش فيه.⁴² أظهرت تلك الدراسة التي أجريت في زيمبابوي كيف أن

في المهن التي لا تحتاج إلى أية مهارات في قمان الطوب والبناء، وتجهيز الأسماك، والزراعة الموسمية، وتحتل المرأة أقل تلك الأنشطة شأناً وأجراً. في تلك الحالات تظل العلاقات بين الجنسين لا يعكس صفوها شيء.⁴⁵ وبعد يوم العمل الطويل يبقى على المرأة أن تعد الطعام للأسرة وتجلب الماء والوقود، بينما يستلقي الرجل في استرخاء. وتبقى السيطرة على أجر المرأة في يد الرجل، بوصفه رأس الأسرة.

من أهم الجوانب الدالة في تقسيم قوة العمل تلك المفارقة بين الأنشطة المنخفضة البداية والعائد وتلك المرتفعة البداية والعائد. ليس من المستغرب أن تشغل معظم النساء الأنشطة المنخفضة البداية والعائد التي تدفعن إليها بضرورات البقاء على قيد الحياة، كما يحدث مع الرجال أيضاً، بيد أن بعض الرجال يشغلون مناصب مرتفعة البداية والعائد أيضاً. هذا الأجر المذري الذي تتقاضاه المرأة من موارد دخلها الجديدة يسهم في حلقة مفرغة هي: الحط من قيمة رأس المال. عادة ما تستخدم مدخرات الرجل التي جناها من العمل في المهجر أو العمل الرسمي بأجر في الاستثمار في الزراعة عالية القيمة أو مشروعات الأسرة؛ مما يمكنه من تسويق مخرجات متزايدة بشكل تجاري. أما المرأة فاحتمالات جنيها لدخل من خارج الزراعة يكفي لتكوين مدخرات يمكن استثمارها في الزراعة أقل بكثير.⁴⁶ على أن هناك استثناءات، خاصة في غرب أفريقيا، حيث

العنت في كسب الرزق قد حول بعض النساء غير العاملات في الجنس بشكل منتظم إلى بيع الهوى مقابل المال أو بعض السلع على نحو غير منتظم. وقد توصلت دراسة أجريت على العاملات في الجنس في ولاية أوريسا الهندية إلى نتائج مشابهة. وهو ما يوثق ظاهرة "العمالة المؤقتة في الجنس": نساء متزوجات لديهن أطفال تأتين إلى المدينة في المساء لكسب بعض المال الإضافي، خاصة قبل الاحتفالات.⁴³ في تلك الحالات يمثل العمل بالجنس جزءاً من مجموعة أنشطة يقوم بها النساء - وبعض الرجال - بشكل متقطع، ولا تمثل بالنسبة لهم عملاً يتخصصون فيه. اقتصر تنوع سبل الرزق خارج الزراعة بين العاملين في الريف الهندي على الرجال في معظمه، كما أشرنا في السابق، ومع ذلك فقد كانت له آثار متنوعة على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى أن هذه القدرة على الانتقال التي انطوى عليها التنوع ساهمت أيضاً في إحداث تغيير في بنى الأسرة (انظر الإطار 6.2). وكانت أكثر القطاعات نمواً، في النشاط غير الزراعي، هي التشييد، والنقل، والتخزين، والبيع، والفنادق والمطاعم، والتي تفضل كلها العمال من الرجال. أما التشغيل النسائي فقد اقتصر نوعاً ما على القطاع الزراعي، وانطوى أحياناً على هجرة موسمية من الريف إلى الريف.⁴⁴ وتعتبر هجرة أسر بأسرها هي النمط السائد في بعض المناطق وبين بعض الجماعات الاجتماعية. وكثير من تلك الأسر معدومة الأرض ومن الطبقات الدنيا الأمية، وتعملن

إطار 6.2 التنوع وتغير بنى الأسرة المعيشية في الهند

لوحظ في الهند تغير ممارسات الزواج في جميع أنحاء البلاد، وكان بعضها تفاعلاً مع تنوع الدخل الريفي. وقد شملت تلك التغيرات ارتفاع سن الزواج، وزيادة انتشار البائنة، والميل نحو تحول الأسرة إلى أسرة نووية. فقد تنقسم الأسرة المعيشية إلى عدد من المكونات النووية عندما ينتقل أعضاء الأسرة من الزراعة إلى مهن أخرى، أو يهاجرون بشكل منفصل من أجل العمل، وكذلك عندما يسعى بعض أعضاء الأسرة المعيشية إلى السيطرة على الدخل وحدهم بدلاً من اقتسامه مع المجموعة كلها. قد يكون في ذلك إستراتيجية بقاء على قيد الحياة لبعض من يعيشون في وحدات أسرية فقيرة، أو قد يكون وراءه رغبة في الحراك الاجتماعي إلى أعلى. يتمثل بعض المنطق في زيادة عدد المواليد بنسبة كبيرة وبنى الأسرة الواسعة في أن ذلك يوفر أيدي عاملة ودعماً متبادلاً للأسرة الزراعية، وبالتالي فالميل نحو الأسرة النووية يقترن بانخفاض ملكية الأرض وتنوع الدخل بانتقاله من الزراعة إلى المهن غير الزراعية. وقد يعكس ذلك، عندما يكون بين الجماعات الأيسر حالاً والأفضل تعليماً، رغبة من زوجات الأبناء في الفكك من قبضة الحماية ومطالبها في العمل المنزلي، وكذلك تنافسها مع الحماية على ولاء الزوج، ورغبتها في ممارسة سيطرة أكبر على مالية الأسرة. وبما أن للمرأة تأثيراً في هذا الاتجاه، فلا بد أنها ترى في ذلك مصلحة لها؛ بيد أن هناك بعض الخسائر أيضاً، فتلقى المساعدة في العمل المنزلي ورعاية الأطفال أقل سهولة في الأسرة النووية. وبما أن التحرير يميل إلى تسريع تنوع موارد الرزق بعيداً عن الزراعة وتكريس انعدام ملكية الأرض، فلنا إذن أن ننظر إليه على أنه يدعم تحول الأسرة إلى أسرة نووية، وهو اتجاه من المرجح أن يستمر.

المصدر: Jackson and Rao 2004

للأرض والائتمان يمنحانه خط رجعة أقوى، ويوفران له فرصاً أفضل ذات عوائد أفضل. وذلك في حين قد تلعب القيود الاجتماعية والثقافية الواقعة على المرأة دوراً أكثر حسماً من العوامل الاقتصادية. في العديد من المناطق في آسيا لا يعمل بأجر في مزارع آخرين سوى النساء المنتميات إلى أدنى الجماعات الاجتماعية، بينما تحتفظ الثقة والسمعة والعلاقات الاجتماعية ببعض المنافذ المربحة في سوق العمل للرجال.

النفوذ إلى الموارد: الأرض والائتمان

النوع الاجتماعي والأرض

يتمثل أحد أهم الدروس المستفادة من تجربة الإصلاح الاقتصادي والتحرير في أن فقر موارد المزارعين يمنعه من استغلال فرص جديدة. وتبقى الأرض أحد أهم الأصول في الاقتصاد الريفي.⁴⁰ وقد خضعت مؤسسات حيازة الأرض خلال التسعينيات إلى إصلاحات في عدد من البلدان. وكان للمانحين الدوليين يدٌ طولى في تصميم تلك الإصلاحات في العديد من الحالات، مستندين في ذلك إلى وجهة نظر ترى أن وجود "مؤسسات سليمة" (أي حقوق ملكية من خلال التسجيل وتوثيق الحيازات) من شأنه دعم الأسواق، وتسهيل دخول رأس المال الأجنبي إلى القطاع الزراعي، وتحسين التنمية الشاملة.

شاركت ناشطات حقوق المرأة، في العديد من البلدان، بقوة في مناقشة السياسات المتعلقة بالأرض، وكثيراً ما كُنَّ تقمن بذلك جنباً إلى جنب مع جماعات المجتمع المدني الأخرى مثل النقابات العمالية الريفية، والمنظمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية. وقد أثارت مطالبات المرأة بالحقوق في الاحتفاظ بالأرض أو تملكها اختلافاً أثبت وجود انقسام عميق داخل المجتمع المدني، كما أثارت اتهامات بأن بعض النساء أو الجماعات لديها رغبة في أن تحتويها الدولة أو المانحون الخارجيون. وقد حدث ذلك بالفعل في أثناء المناقشات التي جرت حول إصلاحات ملكية الأرض الأخيرة في تنزانيا، والتي انتهت بتمرير تشريعين مفصلين سنة 1999.⁵⁰ لم تتبن الحركات الاجتماعية الريفية والنقابات العمالية مصالح المرأة الخاصة بملكية الأرض - كما حدث في حالة حركة العمال الريفيين معدومي الأرض، والاتحاد الوطني للعمال الزراعيين في البرازيل - إلا بعد سنوات عديدة من النشاط النسوي داخل وخارج الحركات التي قامت بذلك.⁵¹

وقد أسفرت تلك الجهود عن حدوث تقدم ملموس في تمرير قوانين ملكية أرض أكثر عدالة بين الجنسين في تسعينيات القرن العشرين؛ حيث وسَّعت إصلاحات القوانين المدنية في

تهيمن المرأة على تسويق المنتجات الزراعية. ففي جنوب غانا، حيث تكثر النساء التاجرات، نجدهن في الأنشطة المنخفضة البداية والعائد أكثر من الرجال، ولكن هناك قلة منهن تعملن على نطاق واسع، بما في ذلك العمل على المستوى الدولي. ويتمثل أحد آثار تحرير التجارة على نساء السوق في غانا في احتدام التنافس، كما أصبح هناك احتياج للمزيد من الموارد والمهارات للاستمرار في المنافسة، فخسرت المرأة الفقيرة والمحرومة مكانها لكبار المشغلين.

وحيثما سعت الشابات المهاجرات إلى الحصول على عمل في المدن، سنحت الفرص للحراك الاقتصادي، وأصبحت هناك إمكانية لتغير المعايير والممارسات الاجتماعية بشكل كبير. ففي بلدان مثل الصين وبنجلاديش، حيث توسعت الصناعات التي تستخدم النساء في السنوات الأخيرة (انظر الفصل الخامس)، حصلت أعداد كبيرة من الشابات الريفيات على نفوذ إلى العمل براتب للمرة الأولى.⁴⁷ وتحتفظ الكثيرات منهن بعلاقاتهن مع أسرهن، وتستثمرن مدخراتهن في الأرض، وفي المدخلات الزراعية، والإسكان، والتدريب على المهارات المهنية. وتنفق العائلات المهاجرات المتزوجات بسخاء على الرسوم المدرسية للأبناء؛ حيث يمثل ذلك سبيلاً ممكناً للحراك إلى أعلى.⁴⁸ للأسف الشديد، صاحب التحرير السريع في بعض البلدان، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، انهيار في الصناعات الوطنية، مما أحدث شحاً في الوظائف القادرة على استيعاب المهاجرين من الريف بحثاً عن فرص حياة جديدة.

قيود على تنوع مصادر دخل المرأة

هناك عدد من الأسباب التي أبقت على التقسيم على أساس النوع الاجتماعي في أسواق العمل في مختلف البقاع. بعض هذه الأسباب مباشر وذو طبيعة اقتصادية بحتة، تتعلق بتكلفة البدء في النشاط (متطلبات رأس المال)، والقيمة التي يولها الباحث عن العمل لعمله. والعديد من فرص العمل خارج الزراعة المتاحة أمام المرأة أعمال في مشروعات صغيرة نشأت بتكاليف بدء زهيدة.

إن الأسباب التي تجعل المرأة على استعداد للعمل بأجر شديد الانخفاض مقارنة بأجر الرجل أسباب معقدة. وتشمل بعض الاعتبارات المهمة في هذا الصدد الانخفاض المحتمل في دخلها من إنتاجها الخاص، والاحتياجات الأسرية الضاغطة، كإطعام أبنائها، على سبيل المثال. ليس هناك في العادة إلا القليل من فرص الكسب المحلية المتاحة أمام الأعداد الكبيرة من النساء الباحثات عن عمل للوفاء بالمتطلبات الأساسية للبقاء على قيد الحياة، والتي لا يستطيع الرجل رأس الأسرة أن يلبها، أو لا يقوم بتلبيتها. إن خبرة الرجل الأكبر في الزراعة ونفاذه الأعلى

وحتى عندما اعترف رسمياً بحقوق المرأة استمر وجود فجوة هائلة بين الاعتراف الرسمي بحقوقها في تملك وحيازة الأرض ونفاذها الفعلي إلى الأرض بوصفها مصدراً للدخل. أسباب هذه الفجوة معقدة وتختلف من مكان إلى مكان. على أن هناك توجهين سياسيين مهمين يستوجبان الاهتمام لو أريد للمرأة الأكثر فقراً على وجه الخصوص أن تنفذ إلى الأرض بشكل آمن، وهذان التوجهان هما: التركيز على أسواق الأراضي النامية، وعودة اهتمام السياسة بآليات إدارة الأرض المحلية وغير الرسمية.

خلق أسواق أراضي

لو أريد للنساء الأكثر فقراً، على وجه الخصوص، النفاذ إلى الأرض على أساس آمن، فيجب إيلاء الاهتمام إلى تركيز السياسات الحالية المبالغ فيه على خلق أسواق أراضي عن طريق تسجيل الأرض ومنح صكوك الملكية. فتلك أبعد ما تكون عن أن تمثل حلاً كاملاً لنقص رأس المال والافتقار إلى تحسين الزراعة وضعف دخول صغار الملاك. وتشير القرائن المتوفرة من العديد من البلدان إلى أن أسواق الأراضي قلما تكون في مصلحة فقراء الريف، كما أنها ليست محايدة تجاه النوع الاجتماعي (لمعلومات حول أمريكا اللاتينية في هذا الصدد، انظر الجدول 6.4).

أمريكا اللاتينية حقوق ملكية المرأة المتزوجة، وكذلك تلك التي تعيش مع رفيق دون زواج. كذلك أتيحت الأرض أمام المرأة من خلال برامج الدولة لتوزيع وتسجيل الأرض خلال العقد المنصرم، ويرجع ذلك في جانب كبير منه إلى ظهور منظمات المرأة الريفية الوطنية وتضامنها ونجاحها في الإصرار على مطالبتها.⁵² وفي الهند، أولت الخطة الخمسية التاسعة (1997-2002) اهتماماً خاصاً بحقوق ملكية الأرض الخاصة بالمرأة وبالسكان القليلين، وهما الشريحتان الممثلتان بقوة في زراعة الحيازات الصغيرة.⁵³

كان نفاذ المرأة إلى الأرض، في أفريقيا جنوب الصحراء، معترفاً به في ظل أنظمة حيازة الأرض "العرفية" أو الخاصة بالسكان الأصليين. على أن وضع المرأة بدأ في التراجع منذ أوائل خمسينيات القرن العشرين، أمام نظام تسجيل الأرض وإدخال نظام عقود التمليك والملكية الفردية. وقد مال نظام منح الحقوق الرسمية في تملك الأرض إلى زيادة عدم المساواة وعدم الأمان: إذ لم يكن يعترف في العادة بحقوق النساء والرعاة وقبائل الأقليات خلال عمليات التسجيل.⁵⁴ وعادة ما تذكر التجربة الكينية كعنوان على خذلان عمليات تمليك وتسجيل الأرض للمرأة. وقد حظيت مصالح المرأة في الأرض باعتراف أكبر، على الرغم من أنه لم يكن متساوياً، خلال موجة برامج تشريعات حيازة الأرض والملكية الأخيرة في تنزانيا، وأوغندا، ومالاوي، وكوت ديفوار، والنيجر، وغانا، وزيمبابوي، وجنوب أفريقيا.

جدول 6.4 أشكال الحصول على ملكية الأرض حسب النوع الاجتماعي (نسب مئوية)

	الميراث	المجتمع	الدولة	السوق	أخرى	المجموع
البرازيل						
نساء	54.2	—	0.6	37.4	7.8	100 = 4,345
رجال	22.0	—	1.0	73.1	3.9	100 = 34,593
تشيلي						
نساء	84.1	—	1.9	8.1	5.9	100 = 271
رجال	65.4	—	2.7	25.1	6.8	100 = 411
الإكوادور						
نساء	42.5	—	5.0	44.9	7.6	100 = 497
رجال	34.5	—	6.5	43.3	15.6	100 = 1,593
المكسيك						
نساء	81.1	1.8	5.3	8.1	3.7	100 = 512
رجال	44.7	14.8	19.6	12.0	8.9	100 = 2,547
نيكاراجوا						
نساء	57.0	—	10.0	33.0	—	100 = 125
رجال	32.0	—	16.0	52.0	—	100 = 656
البيرو						
نساء	75.2	1.9	5.2	16.4	1.3	100 = 310
رجال	48.7	6.3	12.4	26.6	6.0	100 = 1,512
أزواج	37.3	1.6	7.7	52.6	0.8	100 = 247

المصدر: Deete and Leon 2003 table 3 :

نظراً للصعوبات التي عادة ما تواجهها المرأة في التعبير عن وجهة نظرها في مثل تلك الظروف، فإن ذلك لا يمكن أن يضمن تمثيل مصالح المرأة في تخطيط المشروعات، هذا بالإضافة إلى أن تمثيل المرأة في المستقبل ليس مؤكداً.⁵⁸

ومما يزيد من محدودية فاعلية إصلاحات الأرض والملكية بوصفها أدوات للتنمية افتقاراً جنوب أفريقيا، وكذلك بلدان عديدة أخرى، لسياسة زراعية شاملة. وفي ظل تلك الفجوة السياسية ليس من الواضح ما إذا كان الحصول على قطعة أرض صغيرة كافياً لتوفير أساس لرزق معقول. وفي حالة الهند، على سبيل المثال، يمثل بطء النمو في القطاع الزراعي، وانخفاض الاستثمار الحكومي وغيرها من علامات الركود في الريف أسباباً حقيقية لدق ناقوس الخطر. هل يمكن أن يختلف الوضع بحدوث تغير من قبيل الاعتراف بحق المرأة في الحصول على عقد ملكية أرض، أو توفير التدريب والخدمات الإضافية للريفيات؟ يبقى ذلك - على أقل تقدير - موضع تساؤل.

العودة (التحول) إلى المؤسسات المحلية وغير الرسمية

حدثت مؤخراً عودة إلى اهتمام السياسات بالآليات غير الرسمية و"العرفية" على المستوى المحلي فيما يتعلق بإدارة الأرض، كجزء من الاهتمام الأوسع باللامركزية وبتعزيز الحكم المحلي.⁵⁹ على أنه لم تجر سوى القليل من المناقشات، حتى الآن، حول كيفية عمل هذه الأنظمة المحلية على أرض الواقع، بما في ذلك مدى قدرتها على تقديم تخصيص للموارد أكثر عدالة بين الجنسين. في معظم بقاع آسيا وأفريقيا، ليس للمرأة إلا سلطة قليلة في صناعة القرار المتعلقة بحيازة الأرض، ليس فقط على المستوى الرسمي الحكومي والمستوى القانوني، ولكن أيضاً - بل خاصة - على المستوى غير الرسمي المحلي في صناعة القرار. على أن هناك قلقاً حقيقياً في العديد من البلدان، بما فيها جنوب أفريقيا وغانا، حول المكانة التي يجب أن تولى للسلطات "التقليدية" في الحكم المحلي الريفي؛ حيث إن أساس سلطتها ليس ديمقراطياً في كل الأحوال، كما أن "النهج التقليدي" الذي تتبناه يمكن أن يضر بمصالح المرأة.⁶⁰

وحيثما انتقلت صناعة القرار فيما يتعلق بالأرض إلى المؤسسات المجتمعية غير الرسمية، كما هي الحال في أوغندا التي ذهبت إلى أبعد مدى في هذا الطريق، تجد المرأة في "العدالة" التي تقدمها المجالس المحلية تمييزاً شديداً. ويشرح أحد المراقبين ذلك بقوله: "تفكر المرأة ملياً وبشكل معنٍ فيما إذا كان باستطاعتها أن تحصل بالفعل على حكم غير متحيز - وهي الغريبة عن هذا المجتمع الأبوي المحتد والواقع -

أجريت دراسة شاملة حول آثار خصخصة الأرض في أفريقيا جنوب الصحراء، وجمعت أدلة من جميع أنحاء القارة، وتوصلت إلى أن عمليات خصخصة الأرض الأخيرة وتركيزها - وليست أنظمة تسجيل الأرض الوطنية في حد ذاتها - هي المسؤولة عن تقليص حقوق المرأة في الأرض.⁵⁵ في سياق الإصلاحات التي شهدتها تنزانيا - والتي أشرنا إليها في السابق - والتي أنشئت خلالها "مجموعة عمل النوع الاجتماعي والأرض"، تذهب بعض النسويات إلى أنه بالرغم من تمتع المرأة بحماية حقوقها في الأرض بوصفها زوجة في ظل قانون أرض القرية الجديد، فإن حقوقها بوصفها عضواً في المجتمع معرضة للمخاطر في ظل مبادئ التحرير والبنى الإدارية التي استقر لها الأمر الآن.⁵⁶ على أن النساء لا تشتركن جميعاً في تلك النظرة المظلمة للتحرير. فبعض أكثر الجماعات تأثيراً في "مجموعة عمل النوع الاجتماعي والأرض" التنزانية تدعم تملك الأرض وتسجيلها وخلق أسواق أراضي، بما أن ذلك يمكن المرأة من شراء الأرض وتسجيلها باسمها وتوريثها إلى أبنائها. بيد أن مثل هذا التفاؤل قد لا يكون في محله، خاصة إذا ما أخذنا المرأة المنخفضة الدخل بعين الاعتبار، ففي سياق التوجه إلى إضفاء طابعي التجارة والسوق عادة ما تفقد الجماعات الأضعف، بما فيها النساء الأكثر فقراً، الحقوق العرفية التي كانت لها في السابق، بينما يحكم المنافسون الأقوى الذين ينافسون على السيطرة على مثل هذا المورد الحيوي قبضتهم.

كانت إصلاحات الأرض في جنوب أفريقيا عملية مختلفة نوعاً ما؛ إذ جرت على خلفية تاريخية خاصة بالفصل العنصري. هنا، اتبع الإصلاح نموذج "مشتر راغب وبائع راغب"، وجرى الالتزام بالمساواة بين الجنسين أساساً على مستوى المثل العليا، نظراً لغياب المساواة السياسية فيما يتعلق بحقوق النساء في الأرض، وكذلك بسبب الضعف المؤسسي والعملياتي. وقد تركز الاهتمام بهذه العملية حول عدم قدرة الدولة - في ظل الإطار الصارم للتواؤم مع السوق - على الاستيلاء على الأرض وإعادة توزيعها بشكل استباقي وعلى نطاق واسع. وبحلول يونيو / حزيران 2000 كان المتوسط الوطني لنقل ملكية الأراضي الزراعية إلى ملاك جدد واحد بالمائة فقط، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالحاجة وبالطلب. إن اتباع برنامج يلتزم - بصراحة - بالطلب فقط يتناقض مع الهدف السياسي الخاص بالوصول إلى النساء بوصفهن جماعة قائمة بذاتها؛ لأنه يتجاهل كيفية تأثير علاقات القوة والانقسامات داخل المجتمع على أسلوب تحقق "الطلب".⁵⁷ وقد تمثل الإنجاز الرئيسي حتى الآن في ضمان اختيار النساء في لجان المشروعات إلى جانب الرجال، بيد أنه

إلى 24 بالمائة في 1999-2000. وخلال الفترة نفسها انخفض عدد المستفيدين الحاصلين على ائتمان من خلال برنامج التنمية الريفية المتكاملة من 2.9 مليون إلى 1.3 مليون.⁶³ وعلى الرغم من عدم توفر بيانات عن كل نوع اجتماعي على حدة، فمن المرجح أن نسبة تافهة من الائتمان ذهبت إلى النساء، نظراً لضرورة وجود أرض كشرط للحصول على ائتمان زراعي وافتقار معظم النساء لصكوك ملكية أراضي.⁶⁴

وقد سعت الحكومة إلى سد تلك الفجوة من خلال التوسع السريع في توفير الائتمان المحدود، وذلك من خلال تكوين جماعات المساعدة الذاتية، بين النساء في الأساس. وتستهدف تلك الجماعات التغلب على مشاكل عدم النفاذ وارتفاع تكاليف الائتمان وضعف التسديد التي تواجهها المؤسسات الرسمية. وبعد أن كان الدعم مقدماً لخمسمائة جماعة سنة 1992 اتسع البرنامج ليشمل 500000 جماعة سنة 2002، تغطي ما مجموعه أكثر من 40 مليون نسمة، 90 بالمائة منهم من النساء. إنه إنجاز مهم.⁶⁵ على أن هناك بعض المساوئ في وصول الائتمان إلى النساء المنتميات إلى أفقر قطاعات المجتمع. فالمنظمات غير الحكومية هي المسؤولة عن ربط أعضائها من النساء بمصادر الائتمان في 70 بالمائة من الحالات، وبالتالي فوجود منظمات غير حكومية نشطة في التمويل المحدود يؤدي إلى انتشار الائتمان بين عمالته المحتملين. على أن تلك المنظمات منتشرة بشكل غير متساو في جميع أنحاء البلاد، وتميل إلى التركيز في بعض الولايات والمناطق. ومن المحبط أيضاً أنه على الرغم من مشاركة المرأة في تربية الماشية في جميع أنحاء الريف الهندي، لم يتعد نصيب تدجين الحيوانات وصناعة منتجات الألبان من إجمالي الائتمان الصغير الحجم المقدم للزراعة وما يتعلق بها من أنشطة أكثر من 6 بالمائة خلال 1999-2000. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في أن القروض المتوسطة صغيرة الحجم نسبياً؛ إذ تبلغ 1000 روبية فقط في العادة لأعضاء جماعات المساعدة الذاتية. وكثيراً ما أدى هذا المستوى المنخفض للقروض في الماضي إلى إيقاع المرأة في فخ نقص رأس المال عما هو مطلوب في مشروعات إدار الدخل وفشلها في خلق انطلاقة اقتصادية.

وقد توصلت دراسة أجريت على نساء جماعات المساعدة الذاتية في أندھرا بارديش إلى أنه بالرغم من أن تنظيم النساء في جماعات يعتبر إستراتيجية في الاتجاه الصحيح، فإنه لا يساهم تلقائياً في تغيير المعايير الاجتماعية وإحداث المساواة بين الجنسين.⁶⁶ وتأتي قرائن مختلطة من بنجلاديش، وهي دولة أخرى في جنوب آسيا انتشرت فيها برامج الائتمان المحدود انتشار النار في الهشيم خلال العقد الأخير. فقد أظهرت بعض

أمام مجلس محلي يتكون من أسرة الزوج وأصدقائه.⁶¹ أثبتت مخاوف مشابهة حول لامركزية إدارة الأرض في الصين أيضاً. على أن نقل السلطة، في هذه الحالة، إلى السلطات المحلية دون أن تصاحبها تعليمات واضحة من الحومة المركزية أدى إلى تطور ممارسات محلية تنتهك القوانين الوطنية التي تهدف إلى حماية حقوق المرأة في الأرض.⁶²

النفاذ إلى الائتمان

للقيود المتعلقة برأس المال أهمية قصوى لدى الرجال والنساء من المزارعين على حد سواء. تحتاج زراعة الحيازات الصغيرة لبعض رأس المال، وكذلك الحال حتى بالنسبة للزراعة التي يتقوت عليها زارعوها؛ إذ تحتاج إلى حبوب وأدوات. أما زراعة المحاصيل النقدية، غذائية كانت أو بهدف التصدير، فتحتاج إلى رأس مال ابتدائي أكبر بكثير. وعادة ما تفوق المبالغ اللازمة قدرة العديد من النساء، واللاتي لا يمر بين أيديهن، طوال السنة العادية، سوى القليل جداً من المال.

كان هناك اهتمام كبير في السياسات، خلال العقد الماضي، بالسماح بالائتمان المحدود من أجل تقليص الفقر. وكثيراً ما كانت المرأة الهدف المحدد لتسهيلات الائتمان المحدود، كما جاء في إعلان بكين وبرنامج العمل. وفي ظل افتقار المرأة الريفية إلى النفاذ لكل أنواع الموارد، بما فيها رأس المال، فقد كان اهتمام السياسات هذا بالائتمان في صالحهن تماماً. كان جنوب آسيا موطناً لبعض أنشط حملات الامتداد بالائتمان المحدود إلى المرأة. وفي الهند، كان توفير الائتمان المناسب في الوقت المناسب وبأسعار فائدة معقولة، أحد أهداف السياسة الحكومية منذ الاستقلال. ولذلك، فقد تم التوسع في مؤسسات الإقراض الرسمية، وأتيح الائتمان المدعوم أو المصحوب ببعض الامتيازات للجماعات المحرومة اجتماعياً من خلال برنامج التنمية الريفية المتكاملة وغيره من سبل الإقراض المصرفية. بيد أنه كانت هناك العديد من المشاكل البيروقراطية، وكان هناك كذلك افتقار إلى الحساسية تجاه السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل فيها تلك البرامج.

وفي عام 1991 بدأت مرحلة إصلاحات مصرفية مصاحبة لإصلاحات أخرى تتخذ من التحرير هدفاً لها. وقد أظهرت دراسة أجريت مؤخراً على توفير الائتمان أن نصيب الزراعة من إجمالي الائتمان المقدم انخفض بين عامي 1985 و2001. وليس أدل على ذلك من أن نصيب الائتمان الزراعي الذي يحصل عليه صغار المزارعين، والذين كانوا يمثلون 30 بالمائة من الائتمان الزراعي من البنوك التجارية سنة 1990 قد انخفضت نسبتهم

الدراسات أن موقف المرأة التفاوضي داخل الأسرة قد تعزز بسبب نفاذها إلى الائتمان وما ينتج عن ذلك من سيطرة على الدخل وعلى الأصول، بينما ذهب باحثون آخرون إلى أن القروض والضغط الذي يمثله وجوب تسديدها تؤدي إلى ضغوط نفسية ومستويات أعلى من العنف المنزلي.⁶⁷

التعرف على التغير في العلاقات بين الجنسين

تلقت العديد من الأسر صاحبة الحيازات الزراعية الصغيرة في البلدان النامية، خلال التسعينيات، ضربات شديدة من جراء تآكل دعم الدولة للزراعة المحلية وتعرضهم للتذبذب الشديد في أسواق السلع العالمية التي كانت تعاني بوجه عام من الكساد. وعلى الرغم من أن بعض الباحثين اختاروا دراسة التغيرات التي حدثت في العلاقات بين الجنسين في تلك المجتمعات والأسر، فما من شك في أن الضغوط الاقتصادية الحادة قد وفرت ظرفاً ملائماً لتفكك الأسرة وتبادل الأدوار بين الجنسين، وتحولات في السيطرة على الموارد وفي العلاقات بين الرجل والمرأة. وفي العديد من البلدان التي كثرت فيها هجرة الرجال الموسمية إلى الخارج، تولت المرأة وحدها المسؤولية في الأسر الزراعية. وعندما يفشل التحرير في توفير زيادة مستمرة في الدخل الزراعي ترتفع احتمالات حدوث توترات وصراعات بين الجنسين نتيجة لما تجد الأسر نفسها مجبرة عليه من تكيف مع سبل طلب الرزق.

تقدم بعض الدراسات - بما فيها دراسة تنزانيا التي أشرنا إليها في السابق - نظرة معمقة ومحددة إلى آثار العمليات، التي فرضها التحرير على الأرض، على العلاقات بين الجنسين في المجتمعات الريفية.⁶⁸ ففي تلك الظروف يتسبب "الصراع على المال" في اضطراب التقسيم الأزلي للعمل على أساس النوع الاجتماعي وعلى أساس الأجيال. لقد تفكك توزيع العمل السابق بين الرجل والمرأة، وأصبح لدى الرجل قبول عام بأن تخرج زوجته وابنته للعمل. وكثيراً ما تتحدث المرأة عن دورها الجديد في إدرار الدخل بوصفه أمراً أقحمته عليها الظروف الاقتصادية المتزايدة سوءاً. وبينما تتسع طائفة أنشطة الكسب التي تقوم بها المرأة بشكل مستمر، بدأ بعض الرجال أيضاً في ممارسة أعمال جرت العادة على قيام المرأة بها، مثل تخمير الجعة. ومع ذوبان حواجز السن والنوع الاجتماعي فيما يتعلق بالولوج إلى السوق، ظهر تقسيم متنامٍ بين من يملكون رأس المال الكافي للدخول في أنشطة غير زراعية تدر عائداً مرتفعاً ومن لا يملكونه. تشير دراسة تنزانيا أيضاً إلى وجود آثار عميقة على

العلاقات بين الجنسين وبين الأجيال. فعلى الرغم من قبول الرجل البادي بفرص المرأة الجديدة في كسب المال، فقد كان أقل استعداداً للقبول بإعادة هيكلة العلاقات داخل الأسرة. واشتكت المرأة من يوم العمل المكثف، وفي المجتمعات التي استطاعت المرأة فيها أن تكسب أكثر من الرجل، واجهت في بعض الأحيان شكوى من الزوج المحيط الممتنع من جهود الزوجة في تحقيق دخل إضافي من التجارة أو صناعة الجعة. وقد ذكر ضرب الزوجات أيضاً بوصفه مشكلة متنامية. توصلت دراسة أخرى أجريت على آثار التحرير على العلاقات بين الجنسين والأمن الغذائي، في قريتين في الريف الكيني، إلى حدوث صعوبات هناك أيضاً في إعادة التفاوض حول العلاقات بين الزوجين وحول مسؤوليات كل منهما.⁶⁹ في حالتنا هذه، قوض التحرير دخل الرجل وفرص عمله، بيد أن المرأة سعت إلى الحصول على فرص جديدة داخل وخارج مجال الزراعة. وقد نتج عن ذلك نزاع بين الجنسين حول السيطرة على الدخل، وصناعة القرار، وقضايا أخرى متعلقة بالأسرة. وقد أوجبت الضغوط الواقعة على الأسرة وخسارة الرجل لدوره كعائل للأسرة تلك المشاكل، كما أدت إلى زيادة العنف المنزلي. إن عمل المرأة الذي تتكسب منه قد أدى إلى تقلص الوقت المتاح لمهام البيت ورعاية الأطفال، بالإضافة إلى أن خياراتها في الإنفاق أصبحت تشير شكوك الرجل وعدم ثقته.

هذا كله جزء من صورة كلاسيكية تنشأ من انخفاض عائد زراعة الحيازات الصغيرة وشدة اعتماد الأسرة الريفية على تنوع الدخل على المدى الطويل، والتي يهتز في سياقها، بشدة، تقسيم العمل والسلطة بين الجنسين وبين الأجيال. وإلى جانب ما أدى إليه ذلك من توتر في العلاقات بين الجنسين، فقد أفرز أيضاً مساحات جديدة للاستقلال الشخصي، أمسكت المرأة بها. لقد اتخذت عملية التنوع أشكالاً مختلفة. ومن المرجح أن تؤدي المفاوضات حول مسؤوليات كل من الجنسين في المستويات الأدنى من الدخل الإجمالي إلى صراعات بين الجنسين، ومن المرجح أيضاً أن يكون ذلك أكثر آثار التحرير انتشاراً. وكما أوضح هذا الفصل، فعلى الرغم من أن تنوع الدخل قد أدى إلى تحسين دخول بعض النساء، فإن تنوع الدخل لدى الغالبية العظمى من الريفيات كان إستراتيجية بقاء على قيد الحياة أكثر منه سبيلاً للخروج من الفقر. وفي بعض الظروف التي يتعين فيها على الرجل والمرأة في الأسرة أن يحصلوا على دخول من خارج الزراعة للبقاء على قيد الحياة، قد تكون فرص المرأة أكبر، ولكن قد تثور توترات بين الجنسين حول فرص المرأة الجديدة في الحصول على دخل، خاصة لو لم يكن باستطاعة الرجل الحصول على عمل أو كان دخله من الزراعة يسير إلى انخفاض.

الحواشي

- Gill 2001;da Corta and Venkateshwarlu 1999. 32
The extensive case study material for Latin America is 33
reviewed by Deere 2004 .
Dolan 1997;Oxfam/IDS1999;Dolan and Sorby 2003. 34
Barrientos and Barrientos 2002. 35
Ellis 2000;Reardon1997. 36
Bryceson 1999a,1999b. 37
Lanjouw and Lanjouw 2001;Ferreira and Lanjouw 2001; 38
Elbers 2001.
Kandiyoti 2003. 39
Whiteside 2000. 40
Sender 2002;Sender et al .2004 . 41
Adams 1991 cited in Whitehead 2004. 42
Gangoli 2003. 43
Breman 1985;Teerink 1995. 44
Mitra 1989/90. 45
Moore and Vaughan 1994. 46
Kabeer 2000;Gulati 1993. 47
Lee 2004. 48
Agarwal 1994 . 49
Tsikata 2003b. 50
Deere 2003. 51
Deere 2003. 52
Jackson and Rao 2004. 53
Platteau 1995. 54
Lastarria-Cornhiel1997. 55
Mbilingi 1999: 5 cited inTsikata 2003b. 56
Walker 2003. 57
Walker 2003. 58
Whitehead and Tsikata 2003. 59
Tsikata 2003a. 60
Khadiagala2001:67. 61
Zongmin 2004. 62
Ramachandran and Swaminathan 2004. 63
Jackson and Rao 2004, 64
NABARD 2004. 65
Deshmukh-Ranadive 2003. 66
Schuler et al .1996;Goetz and Sengupta 1996. 67
Bryceson 1999a,1999b. 68
RODI-Kenya 2004. 69
House of Commons,International Development Committee 1
2003:15;Devereux 2002.
Patnaik 2003. 2
UNCTAD 2002;Gore 2003. 3
TWN 2003;Raghavan 2004. 4
World Bank 1981. 5
For Latin America,see Spoor 2002. 6
David et al.2001. 7
Deere 2004:table2,based on FAOSTAT for 43 countries 8
and territories .
World Bank 1994:171. 9
Moyo 2002 .10
Abalu and Hassin 1999,11
Bryceson1999a,1999b ;Deiningner and Olinto 2000; 12
MAFF 1999;Oxfam/IDS 1999;Wold 1997.
Bryceson 2002. 13
For an extensive discussion of the statistical and 14
problems see Deere 2004 for Latin America
sub-Saharan Africa,Jackson and Rao methodological
Whitehead 2004, for India .
. See Deere 2004 15
Msimang and Ambert 2004;Mackintosh and Tibandebage 16
2004; on elderly women in Thailand ,see Knodel et al .2001.
Heyzer 1996. 17
Rao 1999 . 18
.See Blackden 1997 for Zambia,and Dolan 1997 for Kenya 19
Whitehead 2001. 20
Kabeer 2003:155. 21
Galli and Funk 1995;Bijlmakers et al 1996 .22
Rweyemamu 2003;Mung oong 2000;Sen 2002 ; Bigsten et 23
al.2001;Ellis and Mdoe 2002 ;Baffes 2002a,2002b.
ActionAid 2004. 24
Kanji and Vijfhuizen 2003. 25
Blackden and Bhanu 1999 ;see Whitehead 2001 for a 26
critical review of the empirical literature .
Arizpe et al .1989 . 27
Chiriboga et al.1996 . 28
Agarwal 2003. 29
Agarwal 2003 ;da Corta and Venkateshwarlu 1999 . 30
Jackson 2003. 31